تاريخ الإرسال (2020-06-08)، تاريخ قبول النشر (2020-07-13)

أ. أحمد حسن أبو دان

اسم الباحث الأول:

أ.د. عبد الكريم حمدي الدهشان

اسم الباحث الثاني :

قسم التفسير وعلوم القرآن - أصول الدين -
الجامعة الإسلامية بغزة-فلسطين

اسم الجامعة والبلد:

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: Ahmeddan56@gmail.com

دلالات الألفاظ على المعاني الخفية وأثرها في إثراء المعاني القرآنية

<https://doi.org/10.33976/IUGJIS.29.3/2021/1>

الملخص:

يَرمي هذا البحثُ إلى بيان أهمية دلالات الألفاظ على المعاني، وإلقاء الضوء على المعاني الخفية، والضوابط والقواعد العامة لإجرائها وإعمالها في استنباط المعاني من النص القرآني، وسلك الباحثان فيه مسلك التأصيل والتطبيق، فتم تأصيل موضوع الدراسة من خلال كتب البلاغيين والأصوليين، ثم ختم البحث بنماذج تطبيقية منتقاة من سورة البقرة، علماً بأن أحد الباحثين قد أجرى هذه الدلالات على سورة البقرة كاملة في أطروحته للدكتوراه، بعد أن أتم القسم التأصيلي حقه موفوراً.

كلمات مفتاحية: دلالات الألفاظ - المعاني الخفية - إثراء المعاني.

Abstract:

this research aims to explain the importance of un clear meaning and pay attention to this un clear meaning. he make it easy by define it idiom and code. then he continue with the parts of the signs speacially the un seen in the fundament alists and forensics beliefs.

after that he went to the general basics and applications to get the unseen meaning from the holy quran text. it was ne cessary to come after the consolidative part apractical part which make the studying text clear.

Keywords: MEANING - UN CLEAR

المقدمة:

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْمُرْسَلِينَ، ثُمَّ أَمَّا بَعْدُ.
فإنَّ القرآنَ ظاهرُهُ أُنِيقٌ، وباطنُهُ عميقٌ، لا تتقضي عجائبه، ولا تنتهي غرائبه، ولا يزال العلماء يَرِدُونَ معينه، ويغترفون منه بقدر فهمهم، على تنوع علومهم، ولا عجب (إنَّه لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ) [الواقعة: 77]، فكلُّ من استهدى به هَذا، ومَن قصَدَه - بصدقٍ - كفاه، على أنه - أيضًا - كِتَابٌ عَزِيزٌ، لا تتفقُ معانيه إلا لِمَن يُعَانِيهِ.
ولا يخفى أنَّ العربَ أُمَّةٌ جُبِلَتْ على نكاء القرائح وفطنة الأفهام، فخطبهم القرآن بما عَهِدوا من أَقَانِينِ الكلام، فصَرَفَ الآياتِ والبَيِّنَاتِ، ونَوَّعَ الأساليبِ والتراكيبِ، تارةً بالتصريح، وأخرى بالتعريض والتلويح، وأوردَ المعاني تارةً ظاهرةً بيَّنةً، تُخْبِرُ عن نفسها، وأخرى تستترُّ من وراء حجاب، كالشمس إذا غابت بين السحاب.
ولكونه كتابًا خالِدًا كانَ حَقِيقًا بأنَّ يُودَّعَ فيه من المقاصد وأسرارِ المعاني، بأقصى ما تحتمله الألفاظ والمباني، فجمع - بإيجازٍ جوامعَ الكلم - بين صلاح الدنيا والدين؛ كما قال تعالى: وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ [النحل: 89]⁽¹⁾.

وفطن العلماء الراسخون لهذه المعاني، الأوائل والثواني، فعكفوا على القرآن يتدبَّر وإمعان، فأكَبَّ علماء أصول الفقه على استبطان القرآن؛ وأحاطوا علمَ دلالات الألفاظ بعناية فائقة؛ لاستنباط كلِّ ما يمكن أن يحتمله النصُّ من المعاني.
أما علماء البلاغة فجعلوا قبلتهم الكشف عن أسرار القرآن، ومزايه الحسان، فأسسوا علمَ المعاني؛ للكشف عن أسرارِ نظمِهِ، وعلمَ البيان؛ لإبراز جمال تصويرهِ، وجلال تعبيرهِ، فدرَّسوا النصَّ القرآني من ناحية: الكناية والتصريح، والتعريض والتلويح، والإيماء والتلميح، والحقيقة والمجاز؛ لبيان ما فيه من جليل الإعجاز.
وعلى الرغم من أنَّ علماء التفسير لم يؤصِّلوا لعلم الدلالة تأصيلًا نظريًا، إلا أنَّه كانَ حاضرًا - بقوة - في بُطون تفاسيرهم، ممَّا يشي بعلو كعبهم، ورفعة قدرهم في استنباط المعاني القريبة والبعيدة.
إنَّ هذا يُنبِئُ بأنَّ علم الدلالة عَظِيمُ القَدر، عميقُ القَعر، لا سيَّما دلالة الألفاظ على ما وراء المعاني، أي: المعاني الخفية، لذا فقد عزم الباحثان على الكتابة في هذا الموضوع، فكانَ هذا البحث بعنوان:

دلالات الألفاظ على المعاني الخفية، وأثرها في إثراء المعاني القرآنية دراسة تأصيلية تطبيقية

أولاً: أسباب اختيار الدراسة.

1. الرغبة في نيل شرف خدمة تفسير القرآن، والخطوة عند الله مقامًا، فإن الله يرفع بهذا الكتاب أقوامًا.
2. كون هذه الدراسة تمثل ملتقى علوم ثلاثة: أصول الفقه، والبلاغة، والتفسير.
3. عطف عناية الباحثين والمفسرين في هذا العصر لهذا الجانب البالغ الأهمية، سيَّما أنَّه - لدِقَّتِهِ ولُطْفِهِ - من الموضوعات التي يذهل عنها كثير من الدارسين.

ثانيًا: الدراسات السابقة.

بعد التتقيب الحثيث، والتقليب في القديم والحديث، للمكتبة الإسلامية، لم يطلِّع الباحثان على رسالةٍ علميةٍ تقي بموضوع الدراسة، عدا ما كان من كُتُب - وليست دراساتٍ أكاديمية - تؤاخي موضوع الدراسة، وهي:

1. التعريض في القرآن الكريم، للأستاذ الدكتور إبراهيم الخولي، وقد صدر الكتاب في طبعته الأولى عن دار البصائر عام 2004م، والكتاب نفيسٌ جدًّا؛ إلا أنَّه يقتصرُ على دراسة دلالة واحدة - وهي دلالة التعريض - من الدلالات التي يتناولها هذا البحث.

(1) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، (93/1).

2. الكناية في القرآن الكريم موضوعاتها ودلالاتها البلاغية، للدكتور أحمد الحيايني، وقد صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى عن مكتبة النقد العربي عام 2014م، وله من اسمه حظ؛ فقد اقتصر على دلالة الكناية، وهي إحدى الدلالات التي يتناولها هذا البحث، والكتاب - على جماله - لم يكن يُعنى بالدلالة على المعاني الخفية؛ بل كان يرمي إلى بيان أدب القرآن في الكناية عن الأمور المستكرهه.

ثالثاً: حدود الدراسة.

اعتتبت الدراسة بالتأصيل للموضوع من خلال كتب البلاغيين والأصوليين، وبالمثال يتضح المقال، لذلك كان لا بد من بيان موضوع الدراسة بالتفصيل، فاختار الباحثان آيات من سورة البقرة، تجلّي هذا النوع من الدلالات، وهي تجمع بين التنوع والتعدد. رابعاً: خطة الدراسة.

تمهيد: تعريف الدلالة لغةً واصطلاحاً.

المبحث الأول: أقسام الدلالة عند الأصوليين والبلاغيين.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أقسام الدلالة عند البلاغيين.

المطلب الثاني: أقسام الدلالة عند الأصوليين.

المبحث الثاني: ضوابط إجراء دلالة الألفاظ على المعاني الخفية، والفرق بينها وبين التفسير الإشاري.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ضوابط إجراء دلالة الألفاظ على المعاني الخفية.

المطلب الثاني: الفرق بين دلالة الألفاظ على المعاني الخفية والتفسير الإشاري.

المبحث الثالث: نماذج منتقاة من سورة البقرة على دلالة الألفاظ على المعاني الخفية.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: دلالة الألفاظ على المعاني الخفية في الآيات (30 - 33).

المطلب الثاني: دلالة الألفاظ على المعاني الخفية في الآيات (238 - 239).

المطلب الثالث: دلالة الألفاظ على المعاني الخفية في الآيات (253 - 254).

المطلب الرابع: دلالة الألفاظ على المعاني الخفية في الآيات (273 - 274).

تمهيد

تعريف الدلالة لغةً واصطلاحاً

تعريف الدلالة لغةً:

دلّ: الدالّ واللام المضعّفة أصل يدلّ على إبانة الشيء بأمانة، يقال: دلّ فلاناً، إذا هداه إلى الطريق، يدلّ دلالة، بفتح الدالّ وكسرهما: كالولائية والأمانة، والفتح أعلى وأفصح⁽²⁾.

وهي: ما يتوصّل به إلى معرفة الشيء، كدلالة الألفاظ على المعاني، ودلالة الإشارات، والرموز، والكتابة، والعقود في الحساب⁽³⁾.

(2) وقال بعضهم: بالبدال المثلثة: أي: فتحاً وضمّاً وكسراً، لكنّ الضمّ ضعيف؛ لذلك لم تذكره أكثر المعاجم، ومن ذكره عبّر عنه بصيغة التضعيف، يُنظر:

القاموس المحيط، (ص1292).

تعريف الدلالة اصطلاحاً:

يَحْسُنُ بنا أن نؤكد - بين يدي تعريف الدلالة اصطلاحاً - أنه لا بُدَّ لِلدَّلَالَةِ من تَحَقُّقِ عُنْصَرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: يُسَمَّى دَالاً، والآخر: يُسَمَّى مَدْلُولاً.

فإذا طُرِقَ الباب؛ فإنَّ هذا الطَّرْقَ (دالٌّ) على وجود شخصٍ ما بالباب (مدلُّول)، وهذه الصِّفَةُ التي حَصَلَتْ لِلطَّرْقِ تُسَمَّى (دلالة)⁽⁴⁾.

فَيَتَّضِحُ من ذَلِكَ أَنَّ الدَّلَالَهَ هِيَ: كَوْنُ الشَّيْءِ بِحَالَةٍ إذا عَلِمْتَ بِوُجُودِهِ انْتَقَلَ الذَّهْنُ إلى وجودِ شيءٍ آخر.

أو بعبارةٍ أخرى، هِيَ: فَهْمُ أمرٍ من أمرٍ.

وعَرَّفَ الأصوليون الدَّلَالَهَ بِأَنَّهَا: كَوْنُ الشَّيْءِ يَلْزَمُ مِنْ فَهْمِهِ فَهْمُ شيءٍ آخر، أو كَوْنُ الشَّيْءِ بِحَالَةٍ بِحَيْثُ يَلْزَمُ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ

الْعِلْمُ بغيره⁽⁵⁾.

المطلَبُ الأوَّل: أقسامُ الدَّلَالَةِ عِنْدَ الْبَلَاغِيِّينَ

تأملُ البلاغيُّونَ أساليبَ توجيهِ الخطابِ في العَرَبِيَّةِ، فوجدوا أنَّ الأسلوبَ لا يخلو من أن يكونَ مُباشِراً، أو غيرَ مُباشِرٍ.

أ. أمَّا الأسلوبُ المُباشِرُ، فهو الأصلُ في الكلام، ولا يكادُ يجهُلُهُ ناطِقٌ بالعَرَبِيَّةِ⁽⁶⁾.

ب. وأمَّا الأسلوبُ غيرُ المُباشِرِ، فيكونُ بالتعبيرِ عن مَعْنَى في الظَّاهِرِ؛ إلا أنَّه يحْمِلُ مَعْنَى آخَرَ في الباطِنِ، عن طريق اللُّوْازِمِ العَقْلِيَّةِ، وهِيَ متفاوتةٌ: قُرْباً وَبُعْداً⁽⁷⁾.

وهذا المعنى الآخر إنما يُريدُ المُتَكَلِّمُ الإشارةَ إليه من طَرَفٍ خَفِيٍّ، ولا يريدُ التعبيرَ عنه بأسلوبٍ مُباشِرٍ؛ لغرضٍ بيانيٍّ، أو

تَرْبِويٍّ، أو غيرِهِما من أغراضِ المُتَكَلِّمينَ.

وكُلَّمَا كانَ المَخاطَبُ أَشَدَّ نَبَاهَةً وَأَحَدَ ذِكاءً كانَ إخفاءُ الكلامِ أدلَّ على بلاغةِ المُتَكَلِّمِ وفَصاحَتِهِ، وألَدُّ لِلْمَخاطَبِ وَأَشْبَعُ

لنَهْمَتِهِ، لا سِيَّما إذا كانَ المُتَكَلِّمُ يُريدُ الإيهامَ على الحاضِرِينَ، وإفرادَ المَخاطَبِ بالإفهامِ مِنْ دُونِ السَّامِعِينَ⁽⁸⁾.

أقسامُ الدَّلَالَةِ عِنْدَ الْبَلَاغِيِّينَ:

عقدَ شيخُ البلاغيِّينَ عبدُ القاهر الجرجانيُّ فصلاً في كتابِهِ "دلائلُ الإعجاز"، تكلمَ فيه عن الأسلوبِ المُباشِرِ وغيرِ المُباشِرِ،

فقال: "الكلامُ على ضربين:

1. ضَرْبٌ أنتَ تصلُ منه إلى الغرضِ بدلالةِ اللَّفْظِ وحده، وذلك إذا قصدتَ أن تُخَبِّرَ عن زيدٍ مثلاً "بالخروج" على الحَقِيقَةِ،

فقلتَ: (خَرَجَ زيدٌ): و"بالانطلاق" عن عمروٍ، فقلتَ: (عَمِرُوا مُنْطَلِقاً)؛ وعلى هذا القِيَاسُ.

2. وضَرْبٌ آخَرُ أنتَ لا تصلُ منه إلى الغرضِ بدلالةِ اللَّفْظِ وحده، ولكن يدُلُّكَ اللَّفْظُ على معناه الذي يقتضيه موضوعُهُ في

اللُّغَةِ، ثم تجدُ لذلكَ المعنى دلالَةً ثَانِيَةً تصلُ بها إلى الغرضِ، ومدارُ هذا الأمرِ على الكِنَايَةِ والاستِعارَةِ والتَّمثِيلِ.

(3) يُنْتَظَرُ: الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، (ص316)، ابن فارس، مقاييس اللغة، (2/259)، ابن منظور، لسان العرب، (11/248)،

الأزهري، تهذيب اللغة، (14/48)، الجوهري، الصحاح في اللغة، (1/211)، السمين الحلبي، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، (2/20)،

الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (ص1292).

(4) يُنْتَظَرُ: مدخل إلى علم المنطق، (ص41)، المنطق الواضح، (ص11).

(5) يُنْتَظَرُ: الجرجاني، التعريفات، (ص104)، السبكي، الإبهاج، (1/204)، وشرح المنهاج، (1/178).

(6) وهذا الأسلوبُ هو القسم الثاني من أقسام التفسير الأربعة في قول ابن عباس رضي الله عنهما: قسمٌ تعرفُهُ العربُ في كلامِها وقسمٌ لا يُعَدُّ أحدٌ

بجَهالَتِهِ، وقسمٌ يعلمُهُ العلماءُ خاصَّةً، وقسمٌ لا يعلمُهُ إلا اللهُ، يُنْتَظَرُ: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، (2/164).

(7) يُنْتَظَرُ: الميداني، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، (1/45).

(8) يُنْتَظَرُ: الميداني، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، (1/68).

وإذ قد عرفت هذه الجملة، فما هنا عبارة مختصرة، وهي: أن نقول: (المعنى) و(معنى المعنى)، تعني بـ (المعنى) المفهوم من ظاهر اللفظ، والذي تصل إليه بغير واسطة، وبـ (معنى المعنى) أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر.

[بروم] المتكلم أغراضه فيه من طريق (معنى المعنى)، فكنى، وعرض .. وعمد فيما كنى به، وشبه ومثل لما حسن مأخذه، ودق مسلكه، ولطفت إشارته، وأن المعرض وما في معناه ليس هو اللفظ المنطوق به، ولكن معنى اللفظ الذي دللت به على المعنى الثاني .. وجملة الأمر أن صور المعاني، لا تتغير بنقلها من لفظ إلى لفظ حتى يكون هناك اتساع ومجاز، وحتى لا يراد من الألفاظ ظواهر ما وضعت له في اللغة، ولكن يشار بمعانيها إلى معاني آخر⁽⁹⁾.

ثم حمل السكاكي الرؤية بعد الجرجاني، فجلى المصطلحات، وأبان ما بينها من فروقات، فقال في أثناء حديثه عن الكناية: ثم إن الكناية تتفاوت إلى تعريض وتلويع ورمز وإيماء وإشارة⁽¹⁰⁾.

ثم زاد في بيانها على النحو الآتي:

1. متى كانت الكناية عرضية كان إطلاق اسم التعريض عليها مناسباً.

وإذا لم تكن كذلك نُظر:

2. فإن كانت المسافة بينها وبين المكني عنه متباعدة لتوسط اللوازم، كما في: كثير الرماد وأشباهه، كان إطلاق اسم التلويع عليها مناسباً؛ لأن التلويع: هو أن تُشير إلى غيرك من بُعد.

3. وإن كانت ذات مسافة قريبة مع نوع من الخفاء، نحو: غريص القفا، كان إطلاق اسم الرمز عليها مناسباً؛ لأن الرمز: هو أن تُشير إلى قريب منك على سبيل الخفية.

4. وإن كانت لا مع نوع الخفاء كان إطلاق اسم الإيماء والإشارة عليها مناسباً⁽¹¹⁾.

المطلب الثاني: أقسام الدلالات عند الأصوليين.

سلك الأصوليون في بناء علم الأصول مسلكين، مثل كل مسلك مدرسة أصولية بأسقفة البنين، وهما مدرسة المتكلمين (المالكية والشافعية والحنبلية)، ومدرسة الفقهاء (الحنفية).

فأسس المتكلمون مدرستهم على طريقة النظر في أصول أئمتهم، ثم نظموا الفروع الفقهية في سلكها، وأما الفقهاء، فأسسوا مدرستهم على طريقة جمع الفروع الفقهية للإمام أبي حنيفة، وتأليف المسائل المتناظرة، ثم ضبطها تحت قاعدة عامة، وسموا بالفقهاء؛ لأنهم انطلقوا من الفروع الفقهية.

فتباينت الرؤية في تقسيم مباحث العلم وتفرعاته، فانسحب هذا على علم الدلالة، لذلك كان من العدل والحكمة أن ينظر الدارس في علم دلالات الألفاظ في كلا الطريقتين.

وبناء عليه، فسندكر الباحثان طريقة الجمهور ثم يتبعها بطريقة الفقهاء، والله المستعان.

أولاً: طريقة الجمهور.

نظر الجمهور إلى النص⁽¹²⁾، فقرأوا أنه يمكن أن تؤخذ الدلالة من منطوقه، أو من مفهومه، فقسموا الدلالة إلى: دلالة المنطوق، ودلالة المفهوم، وبيانها على النحو الآتي:

(9) الجرجاني، دلائل الإعجاز، (ص231)، باختصار.

(10) السكاكي، مفتاح العلوم، (ص403).

(11) يُنظر: السكاكي، مفتاح العلوم، (ص411).

(12) قسم الجمهور النص من حيث عدة اعتبارات، فقسموه باعتبار المراد من اللفظ: إلى منطوق ومفهوم، وباعتبار دلالة اللفظ على الطلب بالذات إلى: أمر ونهي، وباعتبار عوارضه وهي إما متعلقاته، إلى: عام وخاص، أو النسبة بين ذاته ومتعلقاته، إلى: مجمل ومبين، أو بقاء دلالة أو رفعها، إلى: ناسخ ومنسوخ. يُنظر: ولي الدين العراقي، الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، (ص114).

أولاً: دلالة المنطوق.

وهي ما دلّ عليه اللفظ في محل النطق، أي: بصيغته من غير واسطة، فهي دلالة اللفظ على حكم مذكور في الكلام، ومنطوق به⁽¹³⁾⁽¹⁴⁾.

وأمثلة دلالة المنطوق كثيرة جداً، منها قوله تعالى: (فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٍ) [الإسراء: 23]، حيث دلت الآية بمنطوقها على تحريم التأفف.

وتشمل دلالة المنطوق دلالة (العبارة، والإشارة، والاقتضاء) عند (الفقهاء) الحنفية⁽¹⁵⁾.

أقسام دلالة المنطوق:

نظر الأصوليون، فرأوا أن المنطوق قد يكون صريحاً، أو غير صريح، فقسموا دلالة المنطوق إلى قسمين:

أ. المنطوق الصريح: وهو المعنى الذي يعلم من اللفظ بمجرد العلم بالوضع اللغوي، أي: ما يتبادر معناه لغة دون أي واسطة، وهو دلالة العبارة عند الحنفية، ويشمل: الحقيقة والمجاز، ودلالاتي: المطابقة، والنضمن⁽¹⁶⁾.

ب. المنطوق غير الصريح: هو المعنى الذي دلّ عليه اللفظ في غير ما وُضع له، أي: دلّ عليه التزائماً لا وضعاً، فاللفظ لم يُوضع للحكم المستفاد بدلالة المنطوق غير الصريح، ولكنه لازم للمعنى الموضوع له اللفظ، ولذلك يُسمى دلالة الالتزام⁽¹⁷⁾. ويتقسم المنطوق غير الصريح إلى ثلاثة أقسام (دلالات)، وهي دلالة (الاقتضاء والإشارة والإيماء)، وتفصيل القول فيها على النحو الآتي:

1. دلالة الاقتضاء: وهي تضمن الكلام إضماراً ضرورياً مقصوداً للمتكلم، يتوقف عليه صدق الكلام، أو صحته: عقلاً، أو شرعاً، وسميت كذلك؛ لاقتضاءها (أي: طلبها) شيئاً زائداً على الكلام، فمثال توقف:
 - الصدق عليه، نحو قوله ﷺ: "رَفَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ" فإن ذات الخطأ والنسيان لم يرتفعاً؛ بدليل الواقع، فلا بُدَّ من تقدير؛ لإثبات صدق الكلام، فقدر الأصوليون رفع الإثم أو المؤاخذه.
 - الصحة عليه عقلاً: فذلك نحو قوله تعالى: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) [يوسف: 82]، أي: أهل القرية⁽¹⁸⁾، إذ القرية لا تُسأل، وقوله تعالى: (فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ اصْرِبْ بِعَصَاكَ الْنُّجُرَ فَاثْفَلِقْ) [الشعراء: 63]، فالتقدير: فَضْرَبْ فَاثْفَلِقْ.
 - الصحة عليه شرعاً، فذلك نحو قول القائل: "أعتق عبدك عتي، وعلي ثمنه"، فلا بُدَّ من تقدير الملك السابق على العتق، فكأنه قال: "بِعني عبدك، وأعتقه عتي"، إذ لا يصح عتقه شرعاً إلا إذا كان في ملكه⁽¹⁹⁾.

2. دلالة الإشارة:

وهي أن يدل اللفظ على معنى ليس مقصوداً باللفظ في الأصل، ولكنه لازم للمقصود؛ وهو من توابعه، أي: مقصود بالتبع، فالمعنى مأخوذ من إشارة اللفظ، لا من اللفظ⁽²⁰⁾.

فكما أن المتكلم قد يُعهم بإشارته في أثناء كلامه ما لا يدل عليه نفس اللفظ فيسمى إشارة، فكذلك قد يتبع اللفظ ما لم يقصد به، ويبنى عليه⁽²¹⁾.

(13) يُنظر: الإسنوي، نهاية السؤل، (ص148).

(14) يُحمل المنطوق على الحقيقة الشرعية، ثم العرفية، ثم اللغوية، ثم المجاز، يُنظر: السبكي، الإبهاج، (3/931).

(15) يُنظر: الجيزاني، معالم أصول الفقه، (ص446).

(16) يُنظر: محمد أديب صالح، تفسير النصوص، (1/594).

(17) يُنظر: الدريني، المناهج الأصولية في الاجتهاد والرأي، (ص355)، الجيزاني، معالم أصول الفقه، (ص446).

(18) وهذا يُسمى عند البلاغيين إيجازاً أو مجازاً بالحذف، حيث حُذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه. يُنظر: الصعدي، بغية الإيضاح، (3/534).

(19) يُنظر: العراقي، الغيث الهامع، (ص118)، الإسنوي، نهاية السؤل، (ص148).

(20) يُنظر: الغزالي، المستصفى، (ص263).

وَدَلَالَةُ الْإِشَارَةِ قَدْ تَكُونُ مُسْتَفَادَةً مِنْ آيَةٍ وَاحِدَةٍ، كَدَلَالَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: (أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةٌ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ) [البقرة: 187]، على صِحَّةِ صَوْمٍ مِنْ أَصْبَحٍ جُنُبًا⁽²²⁾.

وَقَدْ تَكُونُ مُسْتَفَادَةً مِنْ صَمِّ آيَةٍ إِلَى أُخْرَى، فَلَا تُفْهَمُ مِنْ إِحْدَاهُمَا بِمُفْرَدِهَا، وَذَلِكَ كَالدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ أَقَلَّ مَدَّةِ الْحَمْلِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا) [الأحقاف: 15]، مع قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ) [لقمان: 14].

عَلَى أَنَّ دَلَالَةَ الْإِشَارَةِ لَيْسَتْ عَلَى دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الْفَهْمِ، فَمِنْهَا الظَّاهِرُ الْقَرِيبُ الَّذِي يُدْرِكُ بِأَدْنَى تَأَمُّلٍ، وَمِنْهَا الْخَفِيُّ الَّذِي لَا يُدْرِكُ إِلَّا بِمَزِيدٍ مِنَ التَّأَمُّلِ، وَدَقَّةِ النَّظَرِ⁽²³⁾.

3. دَلَالَةُ التَّنْبِيهِ، وَتُسَمَّى دَلَالَةُ الْإِيمَاءِ⁽²⁴⁾.

وَهِيَ أَنْ يَقْتَرِنَ بِالْحُكْمِ وَصْفٌ لَوْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْوَصْفُ تَعْلِيلًا لِهَذَا الْحُكْمِ لَكَانَ ذِكْرُهُ حَشْوًا فِي الْكَلَامِ، وَالشَّرْعُ مُنَزَّعٌ عَنْ ذَلِكَ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ) [الانفطار: 13، 14]، أَي: الْأَبْرَارَ لِأَجْلِ بَرِّهِمْ، وَالْفُجَّارَ لِأَجْلِ فُجُورِهِمْ⁽²⁵⁾.

وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا خَرَجَ مَخْرَجَ الدَّمِّ، وَالْمَدْحِ، وَالتَّرْغِيبِ، وَالتَّهْذِيبِ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: دُمَّ الْعَاصِي، وَعَظَّمَ الْعَالِمَ، فَجَمِيعُ ذَلِكَ يُفْهَمُ مِنْهُ التَّعْلِيلُ مِنْ غَيْرِ نُطْقٍ بِهِ، وَهَذَا قَدْ يُسَمَّى إِيْمَاءً، كَمَا يُسَمَّى فَحْوَى الْكَلَامِ، وَلَحْنُهُ⁽²⁶⁾.

ثَانِيًا: دَلَالَةُ الْمَفْهُومِ.

هِيَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ لَا فِي مَحَلِّ النُّطْقِ، أَي: إِنَّ اللَّفْظَ دَلَّ عَلَى حُكْمٍ لَمْ يُذْكَرْ، وَلَمْ يُنْطَقْ بِهِ، فَالْحُكْمُ مُسْتَفَادٌ مِنْ حَيْثُ السُّكُوتُ اللَّازِمُ لِلْفَرْقِ، فَدَلَالَتُهُ لَيْسَتْ وَضْعِيَّةً، وَإِنَّمَا هِيَ انْتِقَالَاتٌ ذَهْنِيَّةٌ، أَي: إِنَّ دَلَالَتَهُ التَّزَامِيَّةَ⁽²⁷⁾.

ثُمَّ نَظَرَ الْجُمْهُورُ إِلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ لَا فِي مَحَلِّ النُّطْقِ، فَوَجَدُوهُ: إمَّا أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِحُكْمِ الْمَنْطُوقِ، وَإِمَّا مُخَالِفًا لَهُ، فَقَسَّمُوا دَلَالَةَ الْمَفْهُومِ إِلَى قِسْمَيْنِ:

1. مَفْهُومُ الْمَوْافَقَةِ.

وَهُوَ دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى ثُبُوتِ حُكْمِ الْمَنْطُوقِ بِهِ لِلْمَسْكُوتِ عَنْهُ: نَفْيًا وَإِثْبَاتًا؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي مَعْنَى يُدْرِكُ مِنَ اللَّفْظِ بِمُجَرَّدِ مَعْرِفَةِ اللُّغَةِ، دُونَ بَحْثٍ وَاجْتِهَادٍ، وَسُمِّيَ مَفْهُومٌ مُوَافِقَةً؛ لِأَنَّ الْمَسْكُوتَ عَنْهُ مُوَافِقٌ لِلْمَنْطُوقِ فِي الْحُكْمِ، وَيُسَمَّى دَلَالَةَ النَّصِّ عِنْدَ الْحَقِيقَةِ⁽²⁸⁾.

وَالْمَفْهُومُ الْمَوْافِقُ لِحُكْمِ الْمَنْطُوقِ إمَّا أَنْ يَكُونَ مُسَاوِيًا لَهُ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَوَّلَى مِنْهُ بِالْحُكْمِ، فَهُوَ قِسْمَانِ:

■ مَفْهُومٌ أَوَّلَوِيٌّ، وَيُسَمَّى: فَحْوَى الْخِطَابِ.

وَهُوَ مَا كَانَ الْمَسْكُوتُ عَنْهُ أَوَّلَى بِالْحُكْمِ مِنَ الْمَنْطُوقِ؛ مِمَّا يُنْصُ فِيهِ عَلَى الْأَدْنَى؛ لِئِنَّهُ بِهِ عَلَى الْأَعْلَى، وَعَلَى الْأَعْلَى؛ لِئِنَّهُ بِهِ عَلَى الْأَدْنَى⁽²⁹⁾.

(21) يُنْظَرُ: الْمَرْجِعُ السَّابِقُ نَفْسُهُ.

(22) يُنْظَرُ: الْعِرَاقِي، الْغَيْثُ الْهَامِعُ، (ص120).

(23) يُنْظَرُ: الدِّرِينِي، الْمَنَاهَجُ الْأَصُولِيَّةُ، (ص243).

(24) تُعَدُّ دَلَالَةُ الْإِيمَاءِ مِنْ مَسَالِكِ الْعِلَّةِ (أَي: طُرُقِ اسْتِنْبَاطِهَا) عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ. يُنْظَرُ: الْأَمَدِي، الْإِحْكَامُ فِي أَصُولِ الْأَحْكَامِ، (262/3).

(25) يُنْظَرُ: الْجِيزَانِي، مَعَالِمُ أَصُولِ الْفَقْهِ، (ص447).

(26) يُنْظَرُ: الْغَزَالِي، الْمُسْتَصْفَى، (ص264).

(27) يُنْظَرُ: الْعِرَاقِي، الْغَيْثُ الْهَامِعُ، (ص120)، ابْنُ النَّجَّارِ، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ، (514/3).

(28) يُنْظَرُ: الْوَجِيزُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ، الزَّحِيلِي، (154/2).

كذَلَاةٍ تَحْرِيمِ التَّأْفِيفِ عَلَى تَحْرِيمِ الضَّرْبِ؛ لِأَنَّهُ أَشَدُّ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٍّ) [الإسراء: 23].
وَذَلَاةٍ قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنُهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ) [آل عمران: 75] عَلَى أَدَاءِ بَعْضِ أَهْلِ الْكِتَابِ
الْأَمَانَةَ فِي أَقَلِّ مِنْ قِنْطَارٍ؛ لِأَنَّ مَنْ أَدَّى الْكَثِيرَ فَأَدَاؤُهُ الْقَلِيلُ أَوْلَى⁽³⁰⁾.

"لَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ يُفْهَمَ أَنَّ مُجَرَّدَ ذِكْرِ الْأَدْنَى لَا يَحْصُلُ بِهِ هَذَا التَّنْبِيهِ مَا لَمْ يُفْهَمِ الْكَلَامُ وَمَا سَبَقَ لَهُ، فَلَوْلَا مَعْرِفَتُنَا بِأَنَّ الْآيَةَ
سَبَقَتْ لِعَظِيمِ الْوَالِدَيْنِ وَاحْتِرَامِهِمَا لَمَّا فَهَمْنَا مَنَعَ الضَّرْبِ وَالْقَتْلَ مِنْ مَنَعِ التَّأْفِيفِ"⁽³¹⁾.

■ **مَفْهُومُ مُسَاوٍ: وَيُسَمَّى: لَحْنُ الْخُطَابِ.**

وهو ما كَانَ الْمَسْكُوتُ عَنْهُ مُسَاوِيًا لِلْمَنْطُوقِ فِي الْحُكْمِ.

كذَلَاةٍ تَحْرِيمِ أَكْلِ مَالِ الْيَتِيمِ عَلَى تَحْرِيمِ إِحْرَاقِهِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ
فِي بُطُونِهِمْ نَارًا) [النساء: 10]، فَالْأَكْلُ وَالْإِحْرَاقُ مُتَسَاوِيَانِ فِي مَعْنَى الْإِتْلَافِ⁽³²⁾.

2. **مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ⁽³³⁾: وَيُسَمَّى دَلِيلُ الْخُطَابِ.**

وهو ما خَالَفَ الْمَسْكُوتُ عَنْهُ الْمَنْطُوقَ فِي الْحُكْمِ⁽³⁴⁾.

أَقْسَامُ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ:

قَسَمَ الْأَصُولِيُّونَ مَفْهُومَ الْمُخَالَفَةِ إِلَى أَقْسَامٍ، أَهْمُهَا:

1. **مَفْهُومُ الصِّفَةِ⁽³⁵⁾:**

وهو تعليقُ الْحُكْمِ بِإِحْدَى صِفَتَيْ الذَّاتِ، فَيُذَلُّ عَلَى أَنَّ مَا عِدَاهَا بِخِلَافِهِ⁽³⁶⁾، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ
جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا) [الحجرات: 6]، حَيْثُ دَلَّتِ الْآيَةُ بِمَنْطُوقِهَا عَلَى وُجُوبِ التَّبَيُّنِ مِنْ نَبَأِ الْفَاسِقِ، وَدَلَّتْ بِمَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ
عَلَى عَدَمِ وُجُوبِ التَّبَيُّنِ مِنْ نَبَأِ الْعَدْلِ⁽³⁷⁾.

2. **مَفْهُومُ الشَّرْطِ:**

وَهُوَ دَلَاةُ اللَّفْظِ الَّذِي عُلقَ فِيهِ الْحُكْمُ بِشَرْطٍ عَلَى ثُبُوتِ نَقِيضِ هَذَا الْحُكْمِ لِلْمَسْكُوتِ الَّذِي انْتَقَى عَنْهُ الشَّرْطُ.
وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ) [الطلاق: 6]، حَيْثُ دَلَّتِ الْآيَةُ بِمَنْطُوقِهَا عَلَى وُجُوبِ الْإِنْفَاقِ
عَلَى الْمُطَلَّقةِ (الْمَبْتُوتَةِ) إِنْ كَانَتْ حَامِلًا، وَدَلَّتْ بِمَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ عَلَى عَدَمِ وُجُوبِ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَتْ حَانِلًا؛ لِانْتِقَاءِ الشَّرْطِ.

3. **مَفْهُومُ الْغَايَةِ:**

وَهُوَ دَلَاةُ اللَّفْظِ الَّذِي عُلقَ فِيهِ الْحُكْمُ بِغَايَةٍ⁽³⁸⁾ عَلَى ثُبُوتِ نَقِيضِ هَذَا الْحُكْمِ لِلْمَسْكُوتِ بَعْدَ الْغَايَةِ.

(29) يُنْظَرُ: الشَّيرَازِي، اللَّعْم، (ص44).

(30) يُنْظَرُ: الشَّيرَازِي، اللَّعْم، (ص44)، السَّيْكِ، الْإِبْهَاج، (939/3).

(31) الْغَزَالِي، الْمُسْتَصْفَى، (ص264).

(32) يُنْظَرُ: الشَّيرَازِي، اللَّعْم، (ص44)، السَّيْكِ، الْإِبْهَاج، (939/3).

(33) "ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى نَفْيِ الْقَوْلِ بِمَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ مُطْلَقًا، وَوَافَقَهُ جَمْعٌ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ"، السَّيْكِ، الْإِبْهَاج، (940/3).

(34) مِنْ لَطِيفٍ مَا احْتَجَّ بِهِ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ مِنْ هَذِهِ الدَّلَالَةِ: أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَرَوْنَ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْجَنَّةِ، أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: □ **كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمِيزُ**

لَمَّحُجُورُونَ □ [المطففين: 15]، فَلَمَّا نَفَى تَعَالَى الرُّوْيَةَ عَنِ الْكَافِرِينَ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ بِخِلَافِهِمْ. يُنْظَرُ: الْغَزَالِي، الْمُسْتَصْفَى، (ص265).

(35) لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْصِّفَةِ هُنَا النِّعَتُ عِنْدَ النُّحَاةِ، بَلْ هِيَ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ أَعْمُ مَدْلُومًا مِنْهَا عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ، فَهِيَ تَشْمَلُ كُلَّ قَيْدٍ وَصِفِيٍّ، فَمَثَلًا قَوْلُهُ ﷺ: "مَظْلُ
الْغَنِيِّ ظُلْمٌ" وَالتَّقْيِيدُ فِيهِ بِالْإِضَافَةِ لَكُنْهُ فِي الْمَعْنَى صِفَةً، فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْمَظْلُ الْكَائِنُ مِنَ الْغَنِيِّ لَا مِنَ الْفَقِيرِ. يُنْظَرُ: الْعِرَاقِي، الْغَيْثُ الْهَامِعُ،
(ص125).

(36) يُنْظَرُ: الشَّيرَازِي، اللَّعْم، (ص45).

(37) يُنْظَرُ: مُحَمَّدٌ أَدِيبٌ صَالِحٌ، تَقْسِيرُ النُّصُوصِ، (611/1).

ومثاله قوله تعالى: (ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ) [البقرة: 187]، فدلّت الآية بمنطوقها على وجوب الصيام إلى الليل (غروب الشمس)، ودلّت بمفهوم المخالفة على عدم وجوب الصيام في الليل. ونظيره قوله تعالى: (وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ) [البقرة: 222]، فدلّت الآية بمنطوقها على النهي عن قربان الحائض حتى تطهر، ودلّت بمفهوم المخالفة على جواز قربانها إذا طهرت (39).

4. مفهوم الحال (40):

وهو دلالة اللفظ الذي قيّد فيه الحكم بحال معين على ثبوت نقيض هذا الحكم للمسكوت عنه الذي انتفى عنه ذلك الحال. ومثاله قوله تعالى: (وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ) [البقرة: 187]، حيث دلّت الآية بمنطوقها على النهي عن المباشرة حال الاعتكاف، ودلّت بمفهوم المخالفة على أن عدم النهي عن المباشرة في حال عدم الاعتكاف (41).

ملحوظة:

لم يأخذ القائلون بمفهوم المخالفة بكل مفهوم للمخالفة، بل وضّوا شروطاً للأخذ به، فإذا توافرت أخذوا به، وإلا فهو غير معتبر عندهم، ولا يتسع هذا البحث للتفصيل فيها، وضابطها: ألا تظهر لتخصيص المنطوق بها بالذكر فائدة غير نفي الحكم عن المسكوت عنه (42).

ثانياً: طريقة الفقهاء (الحنفية).

قسم الحنفية اللفظ باعتبار دلالاته على الحكم إلى أربعة أقسام، وهي: عبارة النص، وإشارته، ودلالته، واقتضاؤه، أما بيانها فعلى النحو الآتي:

1. عبارة النص، وتسمى دلالة العبارة:

وهي ما سبق الكلام لأجله أصالة أو تبعاً، وأريد به قصد (43). فنلاحظ من التعريف أن دلالة العبارة تشمل المقصود أصالة أو تبعاً. فلم يفرق الأصوليون بين ما كان مقصوداً من السياق أصالة أو تبعاً، فإذا دل النص بنفسه على حكم كان هو المقصود أصالة من وروده، وإذا دل بنفسه على حكم ثان كان هو المقصود تبعاً (44). ومن أمثلة دلالة العبارة قوله تعالى: (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) [البقرة: 275]، فسيفت الآية لبيان حكمين، كلاهما مفهوم من عبارة النص: حل البيع وحرم الربا، ونفي المماثلة بينهما. لكنّها دلّت على الحكم الأول أصالة، والحكم الثاني تبعاً؛ لأنها سيفت للرد على زعم المشركين إذ قالوا: (إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا) [البقرة: 275] (45).

(38) الغاية: هي انتهاء الشيء وثمائه، وأبرز الحروف التي تدل على الغاية هما حرفان: إلى وحتى، فحكم الغاية أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها. يُنظر: الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه، (160/2).

(39) يُنظر: نفائس الأصول، القرافي، (1345/3)، ابن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر، (130/2).

(40) عدّ بعض الأصوليين مفهوم الحال من جملة مفهوم الصفة، لأنه - في الحقيقة - وصفٌ لهيئة الفعل.

(41) يُنظر: السمعاني، قواطع الأدلة، (251/1).

(42) يُنظر: العراقي، الغيث الهامع، (ص123).

(43) يُنظر: التفਤازاني، شرح التلويع على التوضيح، (252/1).

(44) يُنظر: العك، أصول التفسير وقواعده، (ص362).

(45) يُنظر: عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، (ص144).

2. إشارة النص، وتسمى دلالة الإشارة:

وَهِيَ مَا لَمْ يَكُن السِّيقَ لِأَجْلِهِ، لَكِنَّهُ يُعْلَمُ بِالتَّأْمُلِ فِي مَعْنَى اللَّفْظِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نُقْصَانٍ⁽⁴⁶⁾.

فظهر من خلال تعريف عبارة النص وإشارته أن الفرق بينهما من وجهين:

أ. أن دلالة العبارة سيق لأجلها النص، أما دلالة الإشارة فلم يسق لأجلها النص.

ب. أن دلالة العبارة تُعلم من غير تأمل، أما دلالة الإشارة فلا تُعلم إلا بالتأمل⁽⁴⁷⁾.

ومن أمثلة دلالة الإشارة قوله تعالى: (لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ) [الحشر: 8]، حيث سيق

النص لبيان استحقاق المهاجرين سهمًا من الفيء لفقيرهم، وهذا الحكم مفهوم بدلالة العبارة.

كما دل النص بدلالة الإشارة على زوال ملك المهاجرين عما خلفوه في مكة من ديارهم وأموالهم؛ لاستيلاء المشركين عليه،

فالله تعالى سمأهم فقراء، والفقير من لا يملك المال، لا من بعت يده عن المال⁽⁴⁸⁾.

وسميت دلالة الحكم دلالة الإشارة؛ لأن النص لم يسق لأجل بيان هذا الحكم، كما أنه لا يدرك إلا بالتأمل.

ونظيره قوله تعالى: (وَعَلَى الْمُؤَلَّدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ) [البقرة: 233]، حيث سيق النص لبيان وجوب النفقة

على الوالد، وهذا الحكم مفهوم بدلالة العبارة.

كما دل النص بدلالة الإشارة على أن نسبة الولد تكون لوالده؛ لأنه أضاف الولد إليه بحرف (اللام) الدال على الملك

والاختصاص، فيكون دليلاً على أنه هو المختص بالنسبة إليه⁽⁴⁹⁾.

ونظيره قوله تعالى: (فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) [الأنبياء: 7]، حيث سيق النص لبيان وجوب سؤال أهل الذکر

عند عدم العلم، وهذا الحكم مفهوم بدلالة العبارة.

كما دل النص بدلالة الإشارة على وجوب إيجاد أهل الذکر في الأمة؛ ليتيم سؤالهم عند حاجة الأمة إليهم⁽⁵⁰⁾.

وقد تكون دلالة الإشارة مستفادة من صم آية إلى أخرى، فلا تفهم من إحداها، وذلك كالدلالة بالإشارة على أن أقل مدة

الحمل ستة أشهر من قوله تعالى: (وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ) [الأحقاف: 15]، مع قوله تعالى: (وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ) [لقمان: 14]؛ لأن النصين لم يساقا لبيان هذا الحكم، كما أنه لا يدرك إلا بالتأمل، ولهذا خفي ذلك على أكثر الصحابة رضي الله عنهم، واختص بفهمه

ابن عباس رضي الله عنهما، فلما ذكر لهم ذلك قبلوا منه واستحسنوا قوله⁽⁵¹⁾.

فتبين من خلال الأمثلة السابقة أن الحكم الثابت بالعبارة والإشارة كل واحد منهما يكون ثابتاً بالنص، إلا أن ما سبق له

النص يكون بدلالة العبارة، وما لم يسق له النص يكون بدلالة الإشارة⁽⁵²⁾.

3. دلالة النص:

هِيَ مَا عِلَّةٌ لِلْحُكْمِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ لُغَةً لَا اجْتِهَادًا، وَلَا اسْتِنْبَاطًا⁽⁵³⁾.

فإذا كان النص يدل بعبارة على حكم لعل بني عليها هذا الحكم، ثم وجدت واقعة أخرى، تساوي هذه الواقعة في علة الحكم

أو هي أولى منها.

(46) يُنظر: أصول السرخسي، (236/1).

(47) يُنظر: المرجع السابق نفسه.

(48) يُنظر: البخاري الحنفي، كشف الأسرار، (68/1)، العك، أصول التفسير وقواعده، (ص367).

(49) يُنظر: البخاري الحنفي، كشف الأسرار، (71/1)، عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، (ص145).

(50) يُنظر: عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، (ص147).

(51) يُنظر: أصول السرخسي، (237/1).

(52) يُنظر: المرجع السابق، (236/1).

(53) يُنظر: أصول الشاشي، (ص104).

لكن يُشترط في هذه المساواة أو الأولوية أن تتبادر إلى الفهم بمجرد اللغة من غير حاجة إلى اجتهد أو قياس، فيفهم كل عالم باللغة أن هذه العلة تتناول الواقعة غير المنصوص عليها، ولو لم يكن مجتهداً أو فقيهاً⁽⁵⁴⁾. ومن أمثلة دلالة النص قوله تعالى: (فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ) [الإسراء: 23]، حيث يفهم كل عالم باللغة بمجرد سماعه النص أن النهي ليس عن خصوص قول (أف)، ولكنه نهى عن كل إيذاء وإيلاف للوالدين، فيشمل الضرب والشتم بذلك المعنى (الإيذاء)⁽⁵⁵⁾. وهذا المعنى لم يكن من عبارة النص، لذلك لا يسمى نصاً، ولم يثبت بالاجتهاد أو الاستنباط، بل ثبت باللغة، لذلك يسمى دلالة.

ونظيره قوله تعالى: (فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ) [الجمعة: 9]، حيث يفهم كل عالم باللغة بمجرد سماعه النص أن النهي عن البيع من أجل السعي إلى ذكر الله، والمُرَاد به هنا صلاة الجمعة، ولو فرضنا بيعاً لا يمنع العاقد من السعي إلى الجمعة، بأن كانا في سفينة تجري إلى الجامع لا يُنهى عن البيع⁽⁵⁶⁾. ولأجل معرفة دلالة النص باللغة عدّ أصوليو الحنفية دلالة النص بمنزلة النص حتى صحّ إثبات العقوبة بدلالة النص⁽⁵⁷⁾.

4. دلالة الاقتضاء:

هي زيادة على النص لا يتحقق معنى النص إلا به، كأن النص اقتضاه ليصح في نفسه⁽⁵⁸⁾. والاقتضاء بمعنى: الطلب، أي: إن النص هو الذي طلب هذه الزيادة، والحامل عليها صيانة الكلام، وهو يسمى مقتضى، والزيادة هي المقتضى، ودلالة الشرع على أن هذا الكلام لا يستقيم إلا بالزيادة هو الاقتضاء⁽⁵⁹⁾. ولما كان هذا المقتضى مطلوباً من النص نفسه كان كالثابت بالنص⁽⁶⁰⁾. أما أمثلة دلالة الاقتضاء فهي الأمثلة نفسها التي تم ذكرها في طريقة الجمهور.

المبحث الثاني

ضوابط إجراء دلالة الألفاظ على المعاني الخفية، والفرق بينها وبين التفسير الإشاري

المطلب الأول: ضوابط إجراء دلالات الألفاظ على المعاني الخفية.

التفسير عمليّة دقيقة عميقة، يُحيل المفسر فيها فكره في النص وسياقاته: القرينة والباعدة، الحالية والمقالية، ويحلل ويعلل؛ ويرجح ويصحح؛ ليظفر بأغزر ما استطاع من المعاني بقدرة الطاقة البشرية، المكلّوة بالإعانة الربانية. هذا وإن إجراء دلالات الألفاظ على المعاني الخفية ليس بالأمر الهين الذي يُقبل فيه القول على عواهنه، بل لا بدّ له من أسس وضوابط، وشروط وقواعد، تكون بمثابة السياج المتين، والحصن الحصين، الذي يحفظ مدينة الاجتهاد من الخطأ أو الخلط؛ لكيلا يتصدى له من لم يتأهل، أو يقع فيه من تعجل.

لذلك، كان لا بدّ من إرساء القواعد والضوابط لموضوع الدراسة، فقد جرت عادة العلماء، أنه كلما عرض خلل في الفهم نبهوا عليه، حفظاً للنص القرآني، وهذا مما تكفل الله بحفظه؛ إذ لم يقتصر الحفظ على ألفاظه ومبانيه، بل يسري كذلك إلى معانيه⁽⁶¹⁾، أن تضلّ فيه الأفهام، أو تزلّ فيه الأقدام.

(54) يُنظر: علم أصول الفقه، خلاف، (ص148).

(55) يُنظر: المرجع السابق نفسه.

(56) يُنظر: أصول الشاشي، (ص108).

(57) يُنظر: أصول الشاشي، (ص105).

(58) يُنظر: المرجع السابق، (ص109).

(59) يُنظر: البخاري الحنفي، كشف الأسرار، (75/1).

(60) يُنظر: المرجع السابق نفسه.

والقواعد الصَّابِطَةُ لِصِحَّةِ فَهْمِ الْمَعْنَى الْخَفِيَّةِ - حسبَ مَوْضُوعِ الدِّرَاسَةِ - كَثِيرَةٌ، وَبُغْيَةُ الْإِيجَازِ وَالِاخْتِصَارِ يُحَاوِلُ الْبَاحِثَانِ أَنْ يَقِفَ عَلَى أَهَمِّهَا بِمَا يَفِي بِالْمُرَادِ، وَعَلَى اللَّهِ الْاعْتِمَادُ.

وقبلَ الخوضِ في هذه الصَّوَابِطِ يَنْبَغِي أَنْ يُبَدَأَ بِأَسَاسِ الْأَمْرِ وَمَلَكَه، وَهُوَ الْإِخْلَاصُ فِي ابْتِغَاءِ الْحَقِّ، وَتَحَرِّيِ الصَّوَابِ؛ لِئَلَّا يَكُونَ مِمَّنْ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ: (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ) [آل عمران: 7]، فَنَعَتْهُمْ اللَّهُ ﷻ بِأَنْ قَصَدَهُمْ مَدْحُولٌ، وَمُرَادُهُمْ مَرْدُودٌ.

ليت شعري، كيف يطمع في فهم أسرار القرآن من كان في قلبه بدعة، أو إصرار على ذنب، أو في قلبه كبر أو هوى؟! فهذه من أعظم الحجب التي تحول بين العبد، وبين فهم كلام ربه⁽⁶²⁾، قال تعالى: (سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ) [الأعراف: 146].

وأما الصَّوَابِطُ، فهي على النحو الآتي:

أولاً: مراعاة شروط الاجتهاد في التأويل.

مَوْضُوعُ الدِّرَاسَةِ مِنْ بَابِ التَّأْوِيلِ، لَا التَّفْسِيرِ⁽⁶³⁾، وَالتَّأْوِيلُ أَحْصَى مِنَ التَّفْسِيرِ، وَأُولَى الْأَقْوَالِ فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا هُوَ مَا كَانَ صَادِرًا عَنْ مَشَاكَةِ اللَّغَةِ:

فَالْتَفْسِيرُ: كَشَفٌ وَإِبْصَاحٌ، وَبَيَانٌ وَإِفْصَاحٌ، وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْأَلْفَازِ.

والتَّأْوِيلُ: مَا يُؤَوَّلُ إِلَيْهِ الْكَلَامُ، مَأْخُودٌ مِنَ الْمَقْصِدِ وَالْمَالِ، وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْمَعَانِي⁽⁶⁴⁾.

فالأول: بَيَانُ الْمَعْنَى الظَّاهِرِ الْجَلِيِّ، وَالثَّانِي: حَقِيقَةُ مَعْنَى الْبَاطِنِ الْخَفِيِّ⁽⁶⁵⁾.

وذكر صاحب التحرير والتنوير في مقدمته: أَنَّ طَرَائِقَ الْمُفَسِّرِينَ لِلْقُرْآنِ ثَلَاثَةٌ⁽⁶⁶⁾، مِنْهَا: "الِاقْتِصَارُ عَلَى الظَّاهِرِ مِنَ الْمَعْنَى الْأَصْلِيِّ لِلتَّرْكِيبِ مَعَ بَيَانِهِ وَإِبْصَاحِهِ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ .. وَاسْتِنبَاطُ مَعَانِي مِنْ وَرَاءِ الظَّاهِرِ تَقْتَضِيهَا دَلَالَةُ اللَّفْظِ أَوْ الْمَقَامِ، وَلَا يُجَافِيهَا الْاسْتِعْمَالُ، وَلَا مَقْصِدُ الْقُرْآنِ، وَتِلْكَ هِيَ مُسْتَنْبَعَاتُ التَّرَاكِيِبِ، وَهِيَ مِنْ خَصَائِصِ اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَبْحُوثِ فِيهَا فِي عِلْمِ الْبَلَاغَةِ .. وَكَفَحَوَى الْخَطَابِ، وَدَلَالَةُ الْإِشَارَةِ"⁽⁶⁷⁾.

وَأَهْمُ شُرُوطِ التَّأْوِيلِ بَعْدَ سَبْرِ أَقْوَالِ الْمُفَسِّرِينَ فِي خَيْرِ الْقُرُونِ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْعَرَبِيَّةِ: نَحْوًا، وَصَرَفًا، وَبَلَاغَةً وَغَيْرَهَا⁽⁶⁸⁾.

قال الباحثان: ولئن نصَّ كثير من العلماء على ذلك؛ للوصول إلى التفسير الظاهر القريب، فإنَّ القول في تأويل الآيات، والوصول إلى الدلالات الخفيات = ليستوجب التمكن والتبحر، بالإضافة إلى الفريضة الوقادة، والنباهة للمآحة.

(61) إشارة إلى حديث النبي ﷺ: "يَرِثُ هَذَا الْعِلْمَ مَنْ كَلَّ خَلْفَ غَدُوْلِهِ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَحْرِيفَ الْغَالِينَ". أخرجه الإمام البيهقي في السنن الكبرى من حديث إبراهيم بن عبد الرحمن الغدري: كتاب الشهادات، باب الرجل من أهل الفقه يسأل عن الرجل، (94/21)، (ح/20952)، وصححه الألباني في تحقيقه لمشكاة المصابيح، (82/1)، (ح/248).

(62) يُنْظَرُ: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، (180/2).

(63) يَجْتَزُّ الْبَاحِثُ إِلَى الْمَذْهَبِ الْقَائِلِ بِالْفَرْقِ بَيْنَ التَّفْسِيرِ وَالتَّأْوِيلِ، وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ عَدَّهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

(64) يُنْظَرُ: ابن فارس، مقاييس اللغة، (504/4)، ابن منظور، لسان العرب، (55/5)، وتفسير الراغب الأصفهاني، (11/1)، محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، (16/1).

(65) يُنْظَرُ: تفسير الراغب الأصفهاني، (11/1).

(66) الأول يدخل تحت مصطلح التفسير، والثاني: يدخل تحت مصطلح التأويل، حسب ما رجَّحه الباحث.

(67) المقدمة الرابعة في التحرير والتنوير، (41/1).

(68) يُنْظَرُ: السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، (200/4).

ومن هنا اشترطَ الرَّمْشَرِيُّ لِمَنْ أَنْ أَرَادَ الْغَوْصَ عَلَى أَمْثَالِ هَذِهِ الْمَعَانِي الْخَفِيَّةِ شُرُوطًا عَالِيَةً فِي مَقْدَمَةِ كَشَافِهِ، فَقَالَ - وَلِلَّهِ ذَرُّهُ فِي الْغَوْصِ عَلَى مَكْنُونَاتِ الْمَعَانِي -: "وَلَا يَغْوِصُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ تِلْكَ الْحَقَائِقِ إِلَّا رَجُلٌ قَدْ بَرَعَ فِي عِلْمَيْنِ مُخْتَصِّينَ بِالْقُرْآنِ، وَهُمَا عِلْمُ الْمَعَانِي وَعِلْمُ النِّبَانِ، وَتَمَهَّلَ فِي ارْتِيَادِهِمَا أَوْنَةً، وَتَعَبَ فِي التَّنْقِيرِ عَنْهُمَا أَزْمِنَةً، وَبَعَثَتْهُ عَلَى تَتَبُعِ مَظَانِهِمَا هِمَّةٌ فِي مَعْرِفَةِ لَطَائِفِ حُجَّةِ اللَّهِ، وَحَرَصَ عَلَى اسْتِصْحَاحِ مُعْجَزَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بَعْدَ أَنْ يَكُونَ آخِذًا مِنْ سَائِرِ الْعُلُومِ بِخَطِّ جَامِعًا بَيْنَ أَمْرَيْنِ: تَحْقِيقِي وَحِفْظِي، كَثِيرِ الْمُطَالَعَاتِ، طَوِيلِ الْمُرَاجَعَاتِ، قَدْ رَجَعَ زَمَانًا، وَرُجِعَ إِلَيْهِ، وَرَدَّ وَرَدٌ عَلَيْهِ، فَأَرَسَا فِي عِلْمِ الْإِعْرَابِ، مُقَدِّمًا فِي حَمَلَةِ الْكِتَابِ، وَكَانَ مَعَ ذَلِكَ مُسْتَرَسِلَ الطَّبِيعَةِ مُنْقَادَهَا، مُشْتَعِلَ الْقَرِيحَةِ وَقَادَهَا، يَقْظَانِ النَّفْسَ دَرَاكًا لِلْمَحَةِ، وَإِنْ لَطَفَتْ شَأْنُهَا، مَتَنَّبَهَا عَلَى الرَّمْزَةِ وَإِنْ خَفِيَ مَكَانُهَا، لَا كَرًّا جَاسِيًا، وَلَا غَلِيظًا جَافِيًا، مُتَصَرِّفًا، ذَا دِرَايَةِ بِأَسَالِيِبِ النَّظْمِ وَالنَّثْرِ، مُرْتَاضًا غَيْرَ رِيْضٍ بِتَلْقِيحِ بَنَاتِ الْفِكْرِ، قَدْ عَلِمَ كَيْفَ يُرْتَبُّ الْكَلَامُ وَيُؤَلَّفُ، وَكَيْفَ يُنْظَمُ وَيُرْصَفُ .."(69).

هَذَا، وَالْعُلَمَاءُ بِاللُّغَةِ يُدْرِكُونَ مِنْ دَلَالَاتِ الْأَلْفَافِ عَلَى مَعَانِيهَا الَّتِي وَضَعَتْ لَهَا قَدْرًا لَا يُحِيطُ بِهِ غَيْرُهُمْ، فَيَكُونُ خَفِيًّا بِالنِّسْبَةِ لِعَيْنِهِمْ"(70).

وَلَيْسَ الْأَمْرُ مَنْوُطًا بِاللُّغَةِ وَحْدَهَا؛ بَلْ تَحَرِّيَ مُرَادِ الْمَتَكَلِّمِ بِالْقُرْآنِ ﷻ، وَمَقْصُودِ الْخِطَابِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي، وَمَا يَسْتَتْبِعُهُ مِنْ مَقَاصِدَ أُخْرَى اسْتِمَارًا تَضْبِطُهُ قَوَاعِدُ عِلْمِيَّةٍ مُسْتَمَدَّةٌ مِنْ مَنْطِقِ اللُّغَةِ، وَمَنْطِقِ التَّشْرِيعِ بِوَجْهِ عَامٍ، وَمَنْطِقِ الْعَقْلِ أَيْضًا(71). وَمِنْ الشُّرُوطِ الْمُهِّمَةِ الْعِلْمُ بِأَصُولِ الْفَقْهِ، لَا سِيَّمَا مَبْحَثُ دَلَالَاتِ الْأَلْفَافِ عَلَى مَعَانِيهَا؛ لِمَعْرِفَةِ الْمَنْطُوقِ مِنَ الْمَفْهُومِ، وَالْوَاضِحِ مِنَ الْخَفِيِّ، وَالْعَامِّ مِنَ الْخَاصِّ، وَالْمُطْلَقِ مِنَ الْمَقْيَدِ، وَالْمُجْمَلِ مِنَ الْمُبَيَّنِّ، وَقَوَاعِدُ الْأَصُولِ لَيْسَتْ كَقَوَاعِدِ النُّحُو، يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى الْمَعْنَى الظَّاهِرِ .. بَلْ هِيَ مَنَاهِجٌ يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى دَلَالَاتِ التَّشْرِيعِ وَمَفَاهِيمِهِ، وَلَوْ لَمْ يَتَنَاوَلْهَا النَّصُّ عِبَارَةً(72). ثَانِيًا: وَجُودُ الْقَرَائِنِ الدَّالَّةِ.

لَا جَرَمَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْكَلَامِ أَنْ يُحْمَلَ مَعْنَاهُ عَلَى ظَاهِرِهِ الْمُتَبَادَرِ مِنْهُ، فَإِذَا رَامَ أَحَدٌ حَمْلَ الْكَلَامِ عَلَى مَعْنَى غَيْرِ الظَّاهِرِ الْمُتَبَادَرِ = فَيَنْبَغِي أَنْ يُبْرَهَنَ عَلَى صَدَقِ قَوْلِهِ، وَصِحَّةِ فَهْمِهِ، وَإِلَّا كَانَ مَقُولًا، أَوْ قَائِلًا بِغَيْرِ عِلْمٍ(73). فَلَا بُدَّ أَنْ يَشْتَمِلَ الْكَلَامُ عَلَى قَرِينَةٍ تَهْدِي إِلَى هَذَا الْمَعْنَى الْخَفِيِّ، وَهَذِهِ الْقَرِينَةُ قَدْ تَكُونُ حَالِيَّةً أَوْ مَقَالِيَّةً(74). وَالسِّيَاقُ - سِوَاهُ كَانَ حَالِيًّا أَوْ مَقَالِيًّا - يُنْزَلُ مَنْزِلَةَ اللَّفْظِ الصَّرِيحِ(75).

أَمَّا الْقَرَائِنُ الْمَقَالِيَّةُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى الْمَعَانِي الْخَفِيَّةِ، فَهِيَ كَثِيرَةٌ، وَهِيَ مُنْتَشِرَةٌ فِي كُتُبِ الْبَلَاغَةِ، وَمُنْتَشِرَةٌ فِي بُطُونِ التَّفَاسِيرِ. وَأَمَّا الْقَرَائِنُ الْحَالِيَّةُ الَّتِي تَحْتَفُّ بِالْكَلَامِ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ تُحْصَرَ، وَلَهَا أَبْلَغُ الْأَثَرِ فِي فَهْمِ الْكَلَامِ مِنْ خِلَالِ سِيَاقِهِ الَّذِي وَرَدَ فِيهِ، وَيَتَنَاوَلُ الْعُلَمَاءُ فِي إِعْمَالِهَا، وَالتَّنْبُّهِ لَهَا.

وَمِنْ هُنَا، نَفْهَمُ حِرْصَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ عَلَى مَعْرِفَةِ الظُّرُوفِ وَالْمَلَابَسَاتِ الَّتِي تُحِيطُ بِزُرُوقِ الْآيَةِ أَوِ السُّورَةِ، وَمِنْ ثَمَّ نَقَلَهَا وَرَوَاتِهَا؛ لِعَظِيمِ أَثَرِهَا فِي فَهْمِ النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ.

وَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ قَوْلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ: "وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ أَيْنَ أُنْزِلَتْ، وَلَا أُنْزِلَتْ آيَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ فِيمَ أُنْزِلَتْ، وَلَوْ أَعْلَمَ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنِّي بِكِتَابِ اللَّهِ، ثَبَّلَعُهُ الْإِبِلُ لَرَكِبْتُ إِلَيْهِ"(76).

(69) مَقْدَمَةُ الْكَشَافِ عَنْ حَقَائِقِ غَوَامِضِ التَّنْزِيلِ، (3/1).

(70) الدِّرِينِي، الْمَنَاهِجُ الْأَصُولِيَّةُ، (ص219).

(71) يُنْظَرُ: الدِّرِينِي، الْمَنَاهِجُ الْأَصُولِيَّةُ، (ص33).

(72) الدِّرِينِي، الْمَنَاهِجُ الْأَصُولِيَّةُ، (ص304).

(73) يُنْظَرُ: ابْنُ الْقَيْمِ، الصَّوَالِقُ الْمُرْسَلَةُ فِي الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ وَالْمَعْطَلَةِ، (203/1).

(74) يُنْظَرُ إِلَى حَالِ الْكَلَامِ وَمَقْتَضِيَاتِهِ مِنْ زَوَايَا ثَلَاثَةٍ: حَالِ السِّيَاقِ (السِّيَاقُ وَاللَّحَاقُ)، وَحَالِ الْمَتَكَلِّمِ، وَحَالِ الْمَخَاطَبِ. يُنْظَرُ لِمَزِيدٍ مِنَ الْبَيَانِ بَحْثُ: سَمِيرَةُ

رِزْقُ، مَقْتَضَى الْحَالِ مَفْهُومُهُ وَزَوَايَاهُ فِي ضَوْءِ أَسْلُوبِ الْقُرْآنِ، (ص5).

(75) يُنْظَرُ: ابْنُ الْقَيْمِ، زَادَ الْمَعَادَ فِي هَدْيِ خَيْرِ الْعِبَادِ، (523/5).

ولا ريب أن "معرفة مقاصد كلام العرب؛ إنما مداره على معرفة مقتضيات الأحوال: حال الخطاب من جهة نفس الخطاب، أو المخاطب، أو المخاطب، أو الجميع؛ إذ الكلام الواحد يختلف فهمه بحسب خالين، وبحسب مخاطبين، وبحسب غير ذلك؛ كالاستقهام: لفظه واحد، ويدخله معانٍ آخر من تقرير وتوبيخ وغير ذلك، وكالأمر: يدخله معنى الإباحة والتهديد والتعجيز وأشباهها، ولا يدل على معناها المراد إلا الأمور الخارجة، وعمدتها مقتضيات الأحوال .. وإذا فات نقل بعض القرائن الدالة؛ فات فهم الكلام جملة، أو فهم شيء منه" (77).

وأبرز السياقات الحالية:

1. معرفة أحوال العرب في الجاهلية، وسننهم في كلامهم، وعاداتهم في خطابهم.
2. اعتبار مكية السورة ومدنيته، وملابسات نزلها.
3. أسباب النزول، حتى قرر العلماء القاعدة المشهورة في أسباب النزول: العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب (78)، وذكروا تحتها الآيات التي لا يعلم معناها إلا إذا علم سبب النزول، أو يعلم المعنى - دون العلم بها - على غير وجهه. ومنها على سبيل المثال ما أخرجه أبو داود في سننه بسنده عن أسلم أبي عمران، قال: "غزونا من المدينة نريد القسطنطينية، وعلى الجماعة عبد الرحمن بن خالد بن الوليد، والرؤم ملصقو ظهورهم بخائط المدينة، فحمل رجل على العدو، فقال الناس: مه مه، لا إله إلا الله، يلقي بيديه إلى التهلكة، فقال أبو أيوب ؓ: "إنما نزلت هذه الآية فينا معشر الأنصار لما نصر الله نبيه ﷺ، وأظهر الإسلام قلنا: هلم نقيم في أموالنا ونصلحها"، فأنزل الله تعالى: (وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) [البقرة: 195]، فالإلقاء بالأيدي إلى التهلكة أن نقيم في أموالنا ونصلحها ونذع الجهاد" (79).
- قال الباحثان: فلولا معرفة القرينة الحالية المضمنة في سبب النزول، لما علم معنى الآية على وجه الصحيح، ولهذا أمثلة متوافرة تطلب في مظانها من كتب أسباب النزول، وأصول التفسير.
- والمقصود أن السياقات الحالية كثيرة جداً، وهي معينة على معرفة مراد المتكلم من كلامه، وإهمالها يوقع في الخطأ بلا ريب.

هذا، وقد عزا ابن القيم أكثر الخطأ عند المتأخرين لعدم معرفة مراد المتكلم من كلامه، وذلك من خلال إغفال السياقات المحيطة به (80).

وعد شيخه ابن تيمية من أسباب الخطأ في التفسير: أن يُفسر القرآن بمجرد ما يسوغ اللفظ، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن، والمُنزَّل عليه، والمُخاطَب به (81).

ومن هنا: يجب على المفسر أن يبحث عن مراد المتكلم سبحانه، فمن عَرَفَ مراد المتكلم بدليل من الأدلة وجب اتباع مراده، والألفاظ لم تُقصد لذواتها، وإنما هي أدلة يستدل بها على مراد المتكلم، فإذا ظهر مراده ووضح بأي طريق كان = عمل بمقتضاه، سواء كان بإشارة، أو كتابة، أو بإيماءة أو دلالة عقلية، أو قرينة حالية، أو عادة له مطردة لا يخل بها (82) .. وأنت

(76) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه: كتاب فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب النبي، (187/6)، (ح/5002).

(77) الشاطبي، الموافقات، (146/4).

(78) يُنظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (339/13)، السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، (108/1)، السعدي، القواعد الحسان في تفسير القرآن، (ص11)، ويشهد لها ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عبد الله بن مسعود وأمه، (1913/4)، (ح/2463) كلاهما عن ابن مسعود ؓ.

(79) سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب في قوله تعالى: (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة)، (12/3)، (ح/2512).

(80) يُنظر: ابن القيم، إعلام الموقعين، (90/1).

(81) يُنظر: مجموع الفتاوى، (355/13)، ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، (ص33)، وشرحها للدكتور مساعد الطيار، (ص181).

(82) وهي ما تسمى بأعراف القرآن وعاداته وكلياته، وهي تنضوي تحت السياق العام للقرآن الكريم.

تَجِدُ مَنْ لَهُ اعتناءٌ شديداً بمذهب رجلٍ وأقواله كيف يفهم مُرادَه من تَصْرِفِهِ وَمَذَاهِبِهِ؟!، ويُخبرُ عنه بأنه يُفَتِي بِكَذَا وَيَقُولُهُ، وأنه لا يَقُولُ بِكَذَا ولا يذهبُ إليه، لما لا يوجدُ في كلامه صريحاً، وَجَمِيعُ أَتْبَاعِ الْأُئِمَّةِ مع أئمتهم بهذه المثابة⁽⁸³⁾.

والفرق بين مَنْ ينظرُ إلى ظاهر اللفظ ومبناه، ومن يعبرُ إلى حقيقته ومعناه = كالفرق بين السماء والأرض، فالعارف يَقُولُ: ماذا أَرَادَ؟!، واللفظي يَقُولُ: ماذا قال؟!، كما كان المنافقون إذا ثلّوا عليهم القرآن خرجوا من عند النبي ﷺ يَقُولُونَ: (ماذا قال أنفاً) [محمد: 16]، ولذلك ذمهم الله تعالى؛ ونعتهم بأنهم: (فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا) [النساء: 78].

فَدَمَّ تَعَالَى مَنْ لَمْ يَفْقَهْ كَلَامَهُ، وَالْفَقْهَ أَخْصَ مِنَ الْفَهْمِ، وَهُوَ فَهْمُ مُرَادِ الْمُتَكَلِّمِ مِنْ كَلَامِهِ⁽⁸⁴⁾، وَهَذَا قَدَرٌ زَائِدٌ عَلَى مُجَرَّدِ فَهْمِ وَضْعِ اللَّفْظِ فِي اللَّغَةِ، وَبِحَسَبِ تَفَاوُتِ مَرَاتِبِ النَّاسِ فِي هَذَا تَفَاوُتُ مَرَاتِبُهُمْ فِي الْفَقْهِ وَالْعِلْمِ⁽⁸⁵⁾.

فَعَرَضَ الْمُفَسِّرُ بَيَانُ مُرَادِ اللَّهِ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ بِقَدْرِ الطَّاقَةِ الْبَشَرِيَّةِ، وَأَمَارَتُهُ أَنْ يَحْتَمِلَهُ الْمَعْنَى مِنْ مَقَاصِدِ الْقُرْآنِ، وَلَا يَأْبَاهُ اللَّفْظُ، مَعَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَى ذَلِكَ إِنْ كَانَ بِهِ وَجْهٌ خَفَاءً⁽⁸⁶⁾.

وإِنْ تَعَجَّبَ، فَعَجَبَ فَقَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ؓ لِمُرَادِ اللَّهِ ﷻ مِنْ كَلَامِهِ، فَلَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي) [المائدة: 3] وَذَلِكَ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ = فَرِحَ الصَّحَابَةُ ؓ وَبَكَى عُمَرُ ؓ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "مَا يَبْكِيكَ؟"، قَالَ: أَبْكَانِي أَنَا كُنَّا فِي زِيَادَةٍ مِنْ دِينِنَا، فَأَمَّا إِذْ كَمُلَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَكْمُلْ شَيْءٌ إِلَّا نَقَصَ!، فَقَالَ ﷺ: "صَدَقْتَ". فَمَا عَاشَ ﷺ بَعْدَهَا إِلَّا وَاحِدًا وَثَمَانِينَ يَوْمًا⁽⁸⁷⁾.

ثالثاً: عدم مخالفة المعنى الظاهر.

ما كَانَ يَتَّبِعِي لِلْمَعْنَى الْخَفِيَّةِ الْبَاطِنِ أَنْ يُزَاحِمَ الْمَعْنَى الظَّاهِرَ؛ إِذْ إِنَّهُ يَأْتِي بَعْدَهُ فِي الرُّتْبَةِ، وَيُشَبِّهُ الْبَاحِثَانِ هَذَيْنِ الثُّورَيْنِ بِنُورِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، فَنُورُ الظَّاهِرِ كَنُورِ الشَّمْسِ، وَنُورُ الْبَاطِنِ كَنُورِ الْقَمَرِ، وَلَا نُورَ لِلْقَمَرِ إِلَّا مِنْ نُورِ أَصْلِهِ (الشَّمْسِ)، فَإِنْ غَابَ عَنْهُ أَصْلُهُ كُسِفَ وَحُجِبَ نُورُهُ.

فَيَجِبُ عَلَى مَنْ أَرَادَ التَّأْوِيلَ بِهَذِهِ الدَّلَالَاتِ أَنْ يُحْكِمَ التَّفْسِيرَ الظَّاهِرَ، وَإِلَّا، فَلَا مَطْمَعَ لَهُ فِي التَّلُوعِ إِلَى الْمَعْنَى الْبَاطِنِ، "وَمَنْ ادَّعَى فَهْمَ أَسْرَارِ الْقُرْآنِ وَلَمْ يُحْكَمْ التَّفْسِيرَ الظَّاهِرَ = فَهُوَ كَمَنْ يَدَّعِي التَّلُوعَ إِلَى صَدْرِ الْبَيْتِ قَبْلَ مُجَاوَزَةِ الْبَابِ"⁽⁸⁸⁾.

فَمَنْ لَمْ يُحْكَمْ ظَاهِرُ التَّفْسِيرِ، وَبَادَرَ إِلَى اسْتِنْبَاطِ الْمَعَانِي بِمُجَرَّدِ فَهْمِ الْعَرَبِيَّةِ كَثُرَ غَلْطُهُ، وَدَخَلَ فِي زُرْمَةٍ مِنْ فَسْرِ الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ وَهَوَاهُ، وَالنَّقْلُ وَالسَّمَاعُ لَا بُدَّ مِنْهُ فِي ظَاهِرِ التَّفْسِيرِ أَوَّلًا؛ لِيَتَّقِيَ بِهِ مَوَاضِعَ الْغَلْطِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَتَّسِعَ الْفَهْمُ وَالِاسْتِنْبَاطُ⁽⁸⁹⁾.

وَقَدْ نَبَّهَ الْعُلَمَاءُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ قَدِيمًا، وَلِلَّهِ دَرٌ شَيْخِ الْمُفَسِّرِينَ إِذْ قَالَ: "فَغَيْرُ جَائِزٍ أَنْ يُتْرَكَ الْمَفْهُومُ مِنْ ظَاهِرِ الْكِتَابِ - وَالْمَعْقُولُ بِهِ ظَاهِرٌ فِي الْخَطَابِ وَالتَّنْزِيلِ - إِلَى بَاطِنٍ لَا دَلَالَتهُ عَلَيْهِ مِنْ ظَاهِرِ التَّنْزِيلِ .. إلخ"⁽⁹⁰⁾.

قال الباحثان: وقوله: "إلى باطنٍ لا دلالةً عليه" في غاية الدقة والنفاضة، فليس المراد نفي الباطن، وإنما نفي الباطن الذي لا دلالةً عليه.

فِيَشْتَرِطُ لِلْقَوْلِ بِالْمَعْنَى الْخَفِيَّةِ:

1. أَنْ يَكُونَ مَفْهُومًا وَفَقَ لُغَةً الْعَرَبِ دُونَ تَحْمِيلٍ لِلْفِظِ مَا لَا يَحْتَمِلُ.

(83) ابن القيم، إعلام الموقعين، (167/1).

(84) وقال ابن عاشور: الفقه هو فهم الأمور الخفية، يُنظر: التحرير والتنوير، (104/28)، قال الباحثان: ولا تعارض بينهما.

(85) يُنظر: ابن القيم، إعلام الموقعين، (167/1).

(86) يُنظر: المقدمة الرابعة في التحرير والتنوير، (41/1).

(87) يُنظر: الطبري، جامع البيان، (519/9).

(88) الغزالي، إحياء علوم الدين، (291/1).

(89) يُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (34/1)، الزركشي، البرهان في علوم القرآن، (155/2).

(90) الطبري، جامع البيان في تأويل آي القرآن، (180/2)، قال الباحثان: أكد الإمام الطبري على هذا المعنى في مواضع كثيرة جدًا من كتابه.

2. ألا يُخَالَفَ المعنى الظاهر، بِمعنى ألا يَنْقُضَهُ أو يُبْطِلُهُ.

ومن هنا نعلم حرص الأصوليين - لا سيما السادة الحنفية - على ترتيب الدلالات ووضوحاً وخفاءً، وفائدة هذا الترتيب تظهر عند التعارض، فإذا تعارض معنى من المعاني الخفية مع معنى أوضح منه، فُذِمَ الأظهر والأوضح، فكيف إذا كان التعارض مع الظاهر؟!، كان تقديم الظاهر من باب أولى⁽⁹¹⁾.

ونظراً لأهمية هذا الترتيب في التفسير نص عليه العلماء في علوم القرآن عند ذكر: ما يجب على المفسر، وعدوا منها: أن يعلم طرق تأدية المقصود بحسب وضوح الدلالة وحقيقتها ومزاتها⁽⁹²⁾.

ومن قدّم الخفي على الجلي فقد سلب لفظ القرآن ما دلّ عليه وأريد به، وقد يكون ما قصّد نفيه أو إثباته من المعنى باطلاً، فيكون خطؤه في الدليل والمدلول، وقد يكون حقاً، فيكون خطؤه في الدليل لا في المدلول، وأكثر من وقع فيه الباطنية، وغلاة الرافضة والصوفية⁽⁹³⁾.

فانظر - مثلاً - كيف سلب الروافض معنى البحرين في قوله تعالى: (مَجَّ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ) [الرحمن: 19] بقولهم (البحرين): عليّ وفاطمة، وسلّبوا ظاهر قوله تعالى: (يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ) [الرحمن: 22] بقولهم: (اللؤلؤ والمرجان) أي: الحسن والحسين⁽⁹⁴⁾.

وتتابعت كلمة العلماء في نقل كلمة الواحد في حق كتاب "حقائق التفسير" لأبي عبد الرحمن السلميّ: "فإن كان اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر" حتى سمّاه بعضهم بـ "أباطيل التفسير"⁽⁹⁵⁾، ولقد أحسن من أنصفه، فقال: إن الظن به أنه لم يذكره تفسيراً، ولا ذهب به مذهب الشرح للكلمة⁽⁹⁶⁾.

وهذا هو التأويل الذي ذمّه العلماء، وهو من باب تحريف الكلم عن مواضعه، وتبديل مراد الله تعالى من الآيات بغير مراده، فهو تأويل للقرآن بغير علم، وإلحاد فيه بظلم⁽⁹⁷⁾.

وصفوه القول أنه يشترط ألا يرجع المعنى الخفي على أصله (المعنى الظاهر الجلي) بالإبطال؛ لأنه فرع عنه، ولا يجوز أن يُقدّم الفرع على أصله، وإذا عاد الفرع على الأصل بالإبطال بطل الفرع لا الأصل⁽⁹⁸⁾.

المطلب الثاني: الفرق بين موضوع الدراسة والتفسير الإشاري.

قد يعترض معترض على الباحثين قائلاً: إن هذا النوع من الدلالات ليخرج من مشكاة التفسير الإشاري، فما مدى صحة هذا الكلام؟!.

قال الباحثان: قبل الرد على هذه الشبهة ينبغي لنا أن نسأل: ما هو التفسير الإشاري، وما هي شروطه؟!؛ ليتسنى الفصل بينه وبين موضوع الدراسة؛ إذ الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

لذا، يشرع الباحثان - الآن - بذكر تعريف التفسير الإشاري وشروطه، وإيراد أمثلة عليه، ليندلف منه إلى العلاقة بينه وبين موضوع الدراسة، والله المستعان، وعليه التكلان.

(91) يُنظر: محمد أديب صالح، تفسير النصوص، (466/1)، الدريني، المناهج الأصولية، (ص360)، العك، أصول التفسير وقواعده، (ص359).

(92) يُنظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، (2/173).

(93) يُنظر: ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، (ص83).

(94) يُنظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، (2/152).

(95) يُنظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (2/199)، محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، (1/200).

(96) يُنظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، (4/223)، فتاوى ابن الصلاح، (1/196).

(97) يُنظر: ابن تيمية، منهاج السنة، (8/11).

(98) يُنظر: عبد الكريم النملة، المذهب في علم أصول الفقه المقارن، (4/1802).

عرّف العلماء التفسيرَ الإشاريَّ بأنه: تأويلُ القرآنِ بغيرِ ظاهره؛ لإشارةٍ خفيةٍ تظهرُ لأربابِ السُّلوكِ والتَّصوُّفِ، ويُمكنُ الجمعُ بينها وبينَ الظاهرِ (99).

بيدَ أنَّه عندَ التدقيقِ والتَّحقيقِ واستقراءِ أقوالِ العلماءِ نَعلَمُ علماً يقيناً أنَّهم سمَّوه تفسيراً من بابِ التَّجَوُّزِ والتَّسامُحِ، أمَّا في الحقيقةِ فلا يُسمَّى تفسيراً حتَّى عندَ القائلينَ بهذهِ الإشاراتِ أنفسهم.

ولقد أكدَ عددٌ من العلماءِ أنَّ القائلينَ بهذهِ الإشاراتِ لا يريدونَ بها تفسيرَ القرآنِ، وإنَّما هي معانٍ يجدونها عندَ التَّلاوةِ (100). قالَ ابنُ الصَّلاح: "وجدتُ عن الإمامِ أبي الحسنِ الواحدي المُفسِّرِ أنَّه قال: صنَّفَ أبو عبدِ الرَّحمنِ السُّلَمي حَقائِقَ في التفسيرِ، فإن كانَ قد اعتَقَدَ أنَّ ذلكَ تفسيرٌ فقد كَفَرَ، وأنا أقولُ - ابنُ الصَّلاح -: الظَّنُّ بمن يوثِّقُ به مِنْهُمْ إذا قالَ شيئاً من ذلكَ أنَّه لم يذكرهُ تفسيراً، ولا ذهبَ به مذهبُ الشَّرحِ للكَلِمةِ .. وإنَّما ذلكَ مِنْهُمْ تَظْطِيرٌ لما وردَ به القرآنُ، فإنَّ التَّظْطِيرَ يُذكرُ بالنَّظيرِ" (101).

فإنَّكَ الإشاراتُ هي من بابِ الاعتبارِ والقياسِ، والحَقُّ ما ليسَ منصوباً بالمنصوص، وهو يُشاكِلُ القِيَّاسَ عندَ الأصوليينَ والفُقهاءِ، لكن هذا يُستعملُ في التَّرهيبِ والتَّرهيبِ وفَصَائِلِ الأعمالِ، فإن كانت الإشارةُ من جنسِ القِيَّاسِ الصَّحيحِ كانت حسنةً مقبولةً، وإن كانت ضَعِيفَةً كانَ لها حُكْمُ القِيَّاسِ الضَّعِيفِ، وإلا كانت تحريفاً للكلامِ عن مواضعه، وتأويلاً له على غيرِ تأويله، ومن هذا كلامُ القَرَّامِطَةِ والباطنيَّةِ (102).

قالَ الطَّاهرُ ابنُ عاشور: "أمَّا ما يتكلَّمُ به أهلُ الإشاراتِ مِنَ الصُّوفِيَّةِ في بعضِ آياتِ القرآنِ من معانٍ لا تجري على ألفاظِ القرآنِ ظاهراً، ولكن بتأويلٍ ونحوه = فينبغي أن تعلموا أنَّهم ما كانوا يدعونَ أنَّ كلامهم في ذلكَ تفسيرٌ للقرآنِ، بل ينعنونَ أنَّ الآيةَ تصلحُ للتَّمَثُّلِ بها في الغرضِ المُتكلَّمِ فيه، وحسبكم في ذلكَ أنَّهم سمَّوها إشاراتٍ، ولم يُسموها معاني، فبذلكَ فارقَ قولهم قولَ الباطنيَّةِ" (103).

شُرُوطُ التفسيرِ الإشاري:

ذكرَ العلماءُ شُرُوطاً يَنبَغِي مُراعَأتُها عندَ القولِ بالتفسيرِ الإشاري، وهي:

1. ألا يُناقضَ ظاهرَ معنى الآية.
2. أن يكونَ معنى صحيحاً في نفسه، ويتحقَّقُ هذا بأمرين:
 - أن يكونَ له شاهدٌ شرعيُّ يؤيِّده.
 - ألا يكونَ له مُعارضٌ شرعيُّ أو عقلي.
3. أن يكونَ في اللَّفْظِ إشعارٌ به، بالألَّا يكونَ تأويلاً بعيداً، كتفسيرِ بعضهم قوله تعالى: (وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ) [العنكبوت: 69]. قال: إن (لمع) فعلٌ ماضٍ و(المُحْسِنِينَ) مفعولٌ به.
4. أن يكونَ بينه وبينَ معنى الآيةِ ارتباطٌ وتلازم.
5. ألا يدعى أنَّه المرادُ وحده دونَ الظاهر (104).

(99) يُنظر: الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، (78/2).

(100) يُنظر: البرهان، الزركشي، (170/2)، وفتاوى ابن الصلاح، (196/1)، الزرقاني، مناهل العرفان، (78/2).

(101) فتاوى ابن الصلاح، (196/1).

(102) يُنظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (377/6).

(103) يُنظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، (34/1).

(104) يُنظر: ابن القيم، التبيان في أيمان القرآن، (124/1)، الزرقاني، مناهل العرفان، (81/2)، العك، أصول التفسير وقواعده، (ص208).

الفرق بين دلالة الألفاظ على المعاني الخفية وبين التفسير الإشاري⁽¹⁰⁵⁾:

لا يُنكرُ الباحثان أنَّ الوهم يسبقُ إلى أنَّ موضوعَ الدراسة يندرجُ تحتَ التفسيرِ الإشاري، وما هو منه، بل إنَّ بُعدَ ما بينهما بُعدَ المشرقين، ولعلَّ سببَ الوهم نابعٌ من الاسم، فمدلولُ كلمة (الإشارة) دانٍ من معنى (الخفاء)، وكلاهما مُقابلٌ للعبارة. وصفوه الكلام في هذا، أنَّ بينهما اتفاقاً وافتراقاً، وافتراقهما أكبرُ من اتفاقهما: أمَّا الاتفاقُ: فيتمثلُ في أنَّهما:

1. يُؤخذانِ كلاهما من إشارة النصِّ وإيمائه وإيحائه، فهما من الدلالات الخفية.

2. رتبتهما تأتي بعد التفسير الظاهر القريب.

3. كلُّ منهما له شروطٌ وضوابطٌ ينبغي مراعاتها.

وأما الافتراقُ: فبداً للباحثين أربعةٌ أوجهٍ في الفرقِ بينهما، بيَّناها على النحو التالي:

أولاً: مراعاةُ السياق.

وهو فرقٌ جوهريٌّ، لا يمكنُ أن يُغفلَ عنه:

حيثُ إنَّ التفسيرَ الإشاري قائمٌ - في الجملة - على عزلِ النصِّ عن سياقاته الخالية والمقالية، ويكتفي القائلُ به بالنظرِ إلى الألفاظ ومعناها الخاص بها.

كمن قال: فرعونُ هو القلبُ في قوله تعالى: (أذهب إلى فرعون إنه طغي) [النازعات: 17] وأمثالها.

ومعلومٌ قطعاً أنَّ السياقَ لم يقصد هذا المعنى من قريب، ولا من بعيد.

أمَّا دلالةُ الألفاظ على المعاني الخفية فيعتمدُ في أساسه - جملةً وتفصيلاً - على السياق العام والخاص للنص، بل لا يمكنُ إجزاء هذا النوع من الدلالات دونَ مراعاةِ للسياقات التي تحفُّ بالكلام، فضلاً عن المعرفة التامة بها.

ثانياً: سعةُ الدلالة.

من جملة ما تقدّم: أنَّ التفسيرَ الإشاري قائمٌ على معانٍ ومواجيدٍ ومواعظٍ يجدها أصحابها عند صفاء قلوبهم، فهي عبارة عن مواضعٍ ترقق القلب، وإشاراتٌ تحضُّ على العبادة، قوامها تركية النفس، وتصفية الباطن.

أمَّا الدلالات الخفية فهي أعمُّ دلالة، وأوسعُ في دائرة الاستنباط، فتؤخذُ منها معانٍ وإشاراتٌ ولطائفٌ تربوية، كما تؤخذُ منها الأحكامُ الفقهية - بالضوابط التي وضعها الأصوليون، كما تقدّم في مطلب: دلالات الألفاظ على المعاني الخفية عند الأصوليين.

ثالثاً: عمقُ الأضالة.

التفسيرُ الإشاري متأخّرٌ - نسبياً - عن أنواع التفسير الأخرى، فعلى الرغم من كثرة أمثله إلا أنَّه لم يرد منها - ولو مثالاً واحد - عن النبي ﷺ، أو الصحابة الكرام رضي الله عنهم، أو حتى التابعين فيما يبدو للباحثين.

أمَّا الدلالات الخفية، فلا يخفى أنَّ له مستنداً أصيلاً من فهم الصحابة الكرام رضي الله عنهم، بل هو أسلوبٌ أصيلٌ عند العرب الذين نزل عليهم القرآن، وورد هذا النوع من الدلالات في كلام العرب في شعرهم ونثرهم الشيء بوفرة وافرة، وما موضوع الكناية والتعريض عن القارئ الكريم بعيد؛ إذ تقدّم في مطلب دلالات الألفاظ على المعاني الخفية عند البلاغيين.

رابعاً: صدق إطلاق اسم التفسير.

تقدّم في أثناء الكلام عن التفسير الإشاري أنَّه لا يُسمى تفسيراً، إلا من باب النجور والتسامح، ونقل الباحثان طرماً حسناً من أقوال العلماء في تشديد النكير على من زعم أو اعتقد أنَّه تفسير للقرآن.

(105) هذا العنوان يخلو من المراجع والمصادر؛ فهو مما فتح الله به على الباحثين، فلم يجد من تكلم في هذا من قبل، والفضل لله أولاً وآخرًا.

أما الدلالات الخفية فهي تفسير وبيان للقرآن، وإن كانت بالقصد الثاني، وهي معنى المعنى، ومن مستتبعات التراكيب، فيصدق عليها أنها تفسير، كما أن منها ما يدخل تحت التدبر والتأمل والاستنباط.

الخلاصة:

تبين - مما سلف - أن الفرق بين المصطلحين كبير لمن تأمل ولو قليلاً، وتتجلى المباني بينهما أكثر ما تتجلى عند النظر إلى أمثلة كل منهما، ومن اطّلع على القسم التطبيقي في هذه الدراسة، وقارن بينها وبين أمثلة التفسير الإشاري علم يميناً أن بينهما برزخاً وحجراً محجوراً.

المبحث الثالث

نماذج منتقاة من سورة البقرة على دلالة الألفاظ على المعاني الخفية

المطلب الأول: دلالات الألفاظ على المعاني الخفية في الآيات (30 - 33).

قال تعالى: (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ (30) وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (31) قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ (32) قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ) [البقرة: 30 - 33].

ذكر الله تعالى بالخطاب الذي جرى بينه تعالى وبين الملائكة الكرام في شأن الخليفة آدم عليه السلام، ثم أراد تعالى أن يبين للملائكة الكرام فضل آدم عليه السلام، فعلمه الأسماء كلها، ثم عرض مسماياتها على الملائكة، فقال: أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين في أنكم أجدز بالخلافة.

ففرّضوا الله تعالى مسبحين، وأقرأوا بعجزهم قائلين: سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا، إنك أنت وحدك العليم الحكيم، وفي الآيات ست دلالات خفية، بيّناها على النحو الآتي:

الدلالة الأولى: (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً).

عقب الله تعالى ذكر خلق الأرض ثم السموات بذكر إرادته تعالى جعل الخليفة، وهذا دليل على أن جعل الخليفة كان أول الأحوال على الأرض بعد تمام خلقها، والخليفة: هو الذي يخلف صاحب الشيء في التصرف في ملكه حسب ما حوّل، فاستخلاف آدم وبنيه قيامه بتطبيق مراد الله تعالى من عمارة الأرض عمارة حسنة ومعنوية.

قوائم الآية من هذا الوجه إلى حاجة البشر إلى إقامة خليفة؛ للفصل بين الناس في نزاعاتهم؛ إذ لا يستقيم نظام يجمع البشر بدون ذلك، وقد بعث الله الرسل، وبيّن الشرائع، فاجتمعت الرسالة والخلافة أحياناً، وانفصلتا أحياناً أخرى بحسب ما أراد الله من شرايعه، حتى جاء الإسلام، فجمع الله لرسوله ﷺ الرسالة والخلافة؛ لأنه جاء بالشرعية الخاتمة، ولهذا أجمع الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ على إقامة الخليفة؛ لحفظ نظام الأمة، وتنفيذ الشريعة (106)(107).

الدلالة الثانية: قوله تعالى: (وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ).

ظاهر هذا القول من الملائكة تنزيه الخالق تعالى، وبراءة من شائبة الاعتراض، ولكنهم - والله أعلم - رموا إلى عرض خفي ما كانوا ليقترحوه - صريحاً - على الله تعالى، وهو التعريض بأنهم أولى بالاستخلاف؛ تحقيقه أن الجملة الاسمية دلت على

(106) يُنظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، (399/1).

(107) وهذا أمر معلوم؛ إلا أننا في عصر عجاب، حيث ادّعى بعض من ينتمي للإسلام أنه لا علاقة للدين بالسياسة والخلافة، وهذا عمري في الفهم شنيع!!! الباحثان.

الدَّوام، وجُمْلَة (يُفَسِّدُ فِيهَا) دَلَّتْ عَلَى حُدُوثِ الْفَسَادِ، فَالْمُرَادُ أَنَّ اسْتِخْلَافَهُ يَقَعُ مِنْهُ صَلاَحٌ وَفَسَادٌ، وَهُم لَا يَصْدُرُ مِنْهُمْ فَسَادٌ، فَكَانُوا بِالْإِسْتِخْلَافِ أَوْلَى وَأَحْرَى.

ويشهدُ لهذا المعنى الخفيُّ أَنَّ اللهَ تَعَالَى أَطْلَعَهُمْ بَعْدَئِذٍ عَلَى خِصَائِصِ لَادَمَ - كَعِلْمِ الْأَسْمَاءِ كُلِّهَا - تَجْعَلُهُ أَوْلَى بِالْخِلَافَةِ، فَشَهِدَ الْمَلَائِكَةُ قَائِلِينَ: (سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ) [البقرة: 32]⁽¹⁰⁸⁾.

الدَّلَالَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا).

أَخْبَرَنَا اللهُ تَعَالَى أَنَّهُ عَلَّمَ أَبَانَا آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا، وَلَكِنَّهُ ﷺ لَمْ يُبَيِّنْ: هَلْ كَانَ التَّعْلِيمُ مَرَّةً وَاحِدَةً، أَمْ كَانَ بِالتَّنْجِصِ، إِلَّا أَنَّ تَعْدِيَةَ الْفِعْلِ (عَلَّمَ) بِالتَّضْعِيفِ - دُونَ الْهَمْزَةِ - يُشْعِرُ بِأَنَّ التَّعْلِيمَ كَانَ بِالتَّنْجِصِ.

الدَّلَالَةُ الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا).

اسْتَهْلَ الْمَلَائِكَةُ كَلَامَهُمْ بِتَنْزِيهِهِ ﷻ عَمَّا لَا يَلِيْقُ بِهِ، وَفِيهِ إِيْمَاءٌ إِلَى الْإِعْتِذَارِ عَنْ مُرَاجَعَتِهِمْ رَبَّهُمْ فِي اسْتِخْلَافِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَهُوَ افْتِتَاحٌ مِنْ قِبَلِ بَرَاعَةِ الْإِسْتِهْلَالِ عَنِ الْإِعْتِذَارِ.

وقولهم: (لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا) خَبَرٌ مُرَادٌ مِنْهُ الْإِعْتِرَافُ بِالْعِزِّ عَنْ أَمْرِ الْخِلَافَةِ؛ إِذْ لَمْ يَنْفَوْا عِلْمَ الْأَسْمَاءِ كَأَن يَقُولُوا: (لَا عِلْمَ لَنَا بِالْأَسْمَاءِ) مَعَ أَنَّهُ كَانَ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ ذَلِكَ⁽¹⁰⁹⁾.

وَتَقْدِيمُ التَّنْزِيهِ (سُبْحَانَكَ) عَلَى الْإِعْتِذَارِ (لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا) يَدُلُّ عَلَى أَدْبِهِمُ الْعَظِيمِ.

وَمِنْ نَافِلَةِ الْقَوْلِ أَنْ يُقَالَ: هُنَاكَ إِشَارَةٌ دَلَّ عَلَيْهَا اعْتِدَارُهُمْ، وَهِيَ أَنَّ عُلُومَ الْمَلَائِكَةِ مُغَايِرَةٌ لِعُلُومِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبَنِيهِ، فَعُلُومُهُمْ - أَي: الْمَلَائِكَةُ - مَحْدُودَةٌ غَيْرُ قَابِلَةٍ لِلزِّيَادَةِ، فَهِيَ مَقْصُورَةٌ عَلَى مَا أَلْهَمَهُمُ اللهُ تَعَالَى، فَلِلْمَلَائِكَةِ عِلْمٌ قَبُولِ الْمَعَانِي، لَا عِلْمٌ اسْتِخْرَاجِهَا وَاسْتِنْبَاطِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَقِيقَةِ الْحَالِ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَالُ⁽¹¹⁰⁾.

الدَّلَالَةُ الْخَامِسَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ).

إِنَّ فِي اسْتِعْمَالِ مَادَّةِ الْإِنْبَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (أَنْبِئْهُمْ) وَ (أَنْبَأَهُمْ)، بَدَلًا مِنْ مَادَّةِ الْإِخْبَارِ = إِيْمَاءٌ بِأَنَّ الْمُخْبَرَ بِهِ شَيْءٌ مُهِمٌّ، فَفِيهَا تَنْوِيهٌ بِالْأَسْمَاءِ وَإِشْعَارٌ بِرَفْعَتِهَا وَعَظَمَتِهَا⁽¹¹¹⁾؛ إِذِ النَّبِيُّ خَبَرٌ ذُو قَائِدَةٍ عَظِيمَةٍ، وَلَا يُقَالُ لِلْخَبَرِ فِي الْأَصْلِ نَبَأٌ حَتَّى يَكُونَ عَظِيمًا⁽¹¹²⁾.

وَيَزِيدُهُ تَأَكِيدًا: أَنَّهُ قَالَ بَعْدَهَا (فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ)، فَأُظْهِرَ الْأَسْمَاءَ فِي مَقَامِ الْإِضْمَارِ، إِذْ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ أَنْ يُقَالَ: (فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِهَا)، وَلَكِنَّهُ عَدَلَ عَنِ الظَّاهِرِ؛ لِإِظْهَارِ كَمَالِ الْعِنَايَةِ بِشَأْنِهَا⁽¹¹³⁾.

الدَّلَالَةُ السَّادِسَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ).

ظَاهِرُهُ أَنَّهُ ذَكَرَهُمْ بِمَا قَالَهُ لَهُمْ، لَكِنْ فِيهِ تَعْرِيصٌ بِمُعَانَبَتِهِمْ عَلَى تَرْكِ الْأَوَّلَى، حَيْثُ بَادَرُوا بِالسُّؤَالِ عَنِ الْحِكْمَةِ مِنْ اخْتِيَارِهِ لِهَذِهِ الْأَمَانَةِ مَعَ وَقُوعِ الْفَسَادِ وَسَفْكِ الدِّمَاءِ، وَكَانَ الْأَوَّلَى بِهِمْ أَنْ يَأْخُذُوا بِالْأَدَبِ الْمُنَاسِبِ لِمَقَامِ الْأُلُوْهِيَّةِ، فَيَنْزَكُوا السُّؤَالَ عَنْهَا حَتَّى يُعَلِّمَهُمُ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ⁽¹¹⁴⁾.

(108) يُنْظَرُ: ابْنُ عَاشُور، التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ، (405/1).

(109) يُنْظَرُ: الْأَلُوسِي، رُوحُ الْمَعَانِي، (228/1).

(110) يُنْظَرُ: ابْنُ عَاشُور، التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ، (414/1).

(111) يُنْظَرُ: ابْنُ عَاشُور، التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ، (417/1)، أَبُو السَّعُود، إِرْشَادُ الْعَقْلِ السَّلِيمِ، (85/1)، وَتَفْسِيرُ الْمُرَاغِي، (81/1).

(112) يُنْظَرُ: الرَّاعِبُ الْأَصْفَهَانِي، الْمَفْرَدَاتُ فِي غَرِيبِ الْقُرْآنِ، (ص 789).

(113) يُنْظَرُ: الْأَلُوسِي، رُوحُ الْمَعَانِي، (229/1).

(114) يُنْظَرُ: الْبِيضَاوِي، أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ وَأَسْرَارُ التَّأْوِيلِ، (70/1)، إِسْمَاعِيلُ حَقِّي، رُوحُ الْبَيَانِ، (102/1)، الْقَاسِمِي، مُحَاسِنُ التَّأْوِيلِ، (288/1)، طَنْطَاوِي،

التَّفْسِيرُ الْوَسِيطُ، (96/1).

قَالَ الْبَاحِثَانِ: وَفِي الْقِصَّةِ كُلِّهَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْعِلْمَ مِنْ أَهَمِّ مُتَطَلِّبَاتِ خِلَافَةِ الْأَرْضِ وَعِمَارَتِهَا، وَهَذِهِ رِسَالَةٌ لِلْأُمَّةِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ أَنْ تَجِدَ فِي الْعِلْمِ؛ لِنْتَهَاضِ بَرْكَبِ الْحَضَارَةِ، وَتُثَابَسِ الْأُمَمَ الَّتِي نَهَضَتْ بِالْعِلْمِ، كَيْ تَتَّبِعُوا قِيَادَةَ الْعَالَمِ؛ فَتُخْرِجُهُ مِنْ زَيْفِ الْحَضَارَةِ الْمَادِّيَّةِ إِلَى الْحَضَارَةِ الْحَقِيقِيَّةِ الَّتِي تُعْنَى بِالرُّوحِ، وَلَا تُهْمِلُ الْمَادَّةَ.

المطلَبُ الثَّانِي: دِلَالَةُ الْأَلْفَافِ عَلَى الْمَعَانِي الْخَفِيَّةِ فِي الْآيَاتِ (238 - 239).

قَالَ تَعَالَى: (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ) (238) فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ [البقرة: 238، 239].

أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالمُحَافَظَةِ وَالمُوَظَّاتَةِ عَلَى الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ، وَخَصَّ بِالذِّكْرِ الصَّلَاةَ الْوُسْطَى، وَأَمَرَنَا بِأَنْ نَقُومَ لِلَّهِ قَانِتِينَ. وَأَكَّدَ عَلَى وَجُوبِ الصَّلَاةِ فِي كُلِّ حَالٍ، حَتَّى فِي حَالِ الْخَوْفِ الشَّدِيدِ، فَشَرَعَ الصَّلَاةَ عَلَى الْهَيْئَةِ الَّتِي تَتَأَتَّى لَنَا سِوَاءَ كُنَّا رَاجِلِينَ أَوْ زَاكِبِينَ، فَإِذَا أَمَرْنَا بِذِكْرِهِ كَمَا عَلَّمَنَا مَا لَمْ نَكُنْ نَعْلَمُ، وَفِي الْآيَتَيْنِ أَرْبَعُ دِلَالَاتٍ خَفِيَّةٍ، بَيَّانُهَا عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

الدَّلَالَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى).

أَمَرَ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ بِالمُحَافَظَةِ عَلَى الصَّلَوَاتِ - الْفَرَائِضِ - عُمُومًا، وَأَكَّدَ عَلَى الصَّلَاةِ الْوُسْطَى - خُصُوصًا -، وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَعْيِينِهَا اخْتِلَافًا غَرِيبًا.

يَبْدُو أَنَّ مُرَادَ الْبَاحِثِينَ هُوَ الْحِكْمَةُ مِنْ إِخْفَائِهَا، وَإِثَارِ عَدَمِ تَعْيِينِهَا، وَذَلِكَ لِلإِيْمَاءِ إِلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِ أَنْ يُحَافِظَ عَلَى الصَّلَوَاتِ جَمِيعًا، وَهَذَا عُرِفَ مُطَرِّدًا لِلشَّارِعِ.

كَمَا أَخْفَى أَلِيلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، وَأَخْفَى اسْمَهُ الْأَعْظَمَ، وَأَخْفَى سَاعَةَ الْإِجَابَةِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، كُلُّ أُولَئِكَ يَوْمِي إِلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي الْجِدُّ وَالْاجْتِهَادُ فِي عُمُومِ الْأَوْقَاتِ - وَعَدَمِ التَّوَانِي - لِتَحْصِيلِ الْمُرَادِ مِمَّا أَخْفَى قَصْدًا لِلْحِكْمَةِ الْمَذْكُورَةِ (115).

وَفِي الْإِثْنَيْنِ بِصِيغَةِ الْمُفَاعَلَةِ (حَافِظُوا) زِيَادَةُ تَوْكِيدٍ، وَهَذَا ظَاهِرٌ.

إِلَّا أَنَّ مَجِيءَ هَذِهِ الْآيَةِ فِي تَضَاعِيفِ الْحَدِيثِ عَنْ أَحْكَامِ الْأَرْوَاجِ وَالْعِدَّةِ = فِيهِ ضَرْبٌ مِنَ الْخَفَاءِ، مِمَّا شَغَلَ أَذْهَانَ الْعُلَمَاءِ، فَأَدْلَى كُلٌّ مِنْهُمْ بِدَلْوِهِ فِي مُنَاسَبَتِهَا لِلْمَقَامِ، وَمَا يَعْنِي مَوْضُوعَ الدِّرَاسَةِ هُنَا قَوْلَانِ:

1. الإِيْدَانُ بِأَنَّهَا حَقِيقَةٌ بِكَمَالِ الْاِعْتِنَاءِ بِشَأْنِهَا وَالمُتَابَرَةِ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ شُغْلٍ عَنْهَا بِشَأْنِهِمْ، بَلْ بِشَأْنِ أَنْفُسِهِمْ أَيْضًا، كَمَا يُنْصَحُ عَنْهُ الْأَمْرُ بِهَا فِي حَالَةِ الْخَوْفِ (116).

قَالَ الْبَاحِثَانِ: وَالمَقْصُودُ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَمْنَعَهُ الشُّغْلُ بِأَهْلِهِ مِنَ الْمُحَافَظَةِ عَلَى الصَّلَاةِ، فَعَنِ الْأَسْوَدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْنَعُ فِي بَيْتِهِ؟، قَالَتْ: "كَانَ يَكُونُ فِي مِهْنَةٍ أَهْلِهِ - تَعْنِي خِدْمَةَ أَهْلِهِ - فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ" (117).

2. الإِيْدَانُ بِأَنَّ الصَّلَاةَ تُصْلِحُ الْحَالَ مَعَ الْأَهْلِ، وَتَسْتَدِرُّ الْبَرَكَاتِ فِي الرِّزْقِ (118)، قَالَ تَعَالَى: (وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا تَسْأَلْكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى) [طه: 132].

قَالَ الْبَاحِثَانِ: وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: لِلإِيْمَاءِ إِلَى أَنَّ فِي الصَّلَاةِ قُرَّةَ عَيْنٍ، وَلَذَلِكَ نَفْسٌ، وَذَهَابًا لِلْهُمُومِ وَالْغُمُومِ، فَمَجِيئُهَا فِي أَثْنَاءِ الْحَدِيثِ عَنِ الطَّلَاقِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الْمُنْغَصَّاتِ، بِمَثَابَةِ رَشْفَةِ الدَّوَاءِ الَّتِي تَشْفِي مِنَ آلامِ الْحَيَاةِ وَأَكْذَارِهَا، فَإِنَّهَا: طُبِعَتْ عَلَى كَدَرٍ وَأَنْتَ تُرِيدُهَا صَفْوًا مِنَ الْأَكْذَارِ وَالْأَقْذَارِ

(115) يُنْظَرُ: الْأَلُوسِي، رُوحُ الْمَعَانِي، (549/1).

(116) يُنْظَرُ: أَبُو السَّعُودِ، إِرْشَادُ الْعَقْلِ السَّلِيمِ، (235/1).

(117) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ: كِتَابُ الْأَذَانِ، بَابُ مَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَهْلِهِ فَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَخَرَجَ، (136/1)، (ح/676).

(118) يُنْظَرُ: الْبَقَاعِي، نِظْمُ الدَّرَرِ، (370/3).

ولذلك كَانَ دَابُّ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَفْرَعَ فِي الْمَلِمَاتِ إِلَى الصَّلَاةِ، فَعَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ ؓ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ صَلَّى (119)، وَكَانَ ﷺ يَعُدُّ الصَّلَاةَ رَاحَةً لَهُ، قَالَ ﷺ: "يَا بِلَالُ، أَقِمِ الصَّلَاةَ، أَرْحَنًا بِهَا" (120)، وَأَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ أَنَّهُ كَانَ يَعُدُّ الصَّلَاةَ قُرَّةَ عَيْنِهِ، وَلَذَٰهٖ نَفْسُهُ، وَجَنَّةُ أَنْبِيَاءِهِ، فَقَالَ ﷺ: "وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ" (121).

الدَّلَالَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَإِنْ خِفْتُمْ .. فَإِذَا أَمِنْتُمْ).

لَمَّا حَضَّ تَعَالَى عَلَى الْمُحَافَظَةِ عَلَى الصَّلَوَاتِ ذَكَرَ خَالَتِي الْأَمْنِ وَالْخَوْفِ، فَأَجَازَ عِنْدَ الْخَوْفِ الصَّلَاةَ رِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا، أَيْ: رَاجِلِينَ أَوْ زَاكِبِينَ عَلَى هَيْئَتِكُمْ، أَمَّا عِنْدَ حُلُولِ الْأَمْنِ فَيَنْبَغِي أَنْ يُقِيمُوا الصَّلَاةَ بِإِتِمَامِ أَرْكَانِهَا. إِلَّا أَنَّ الْآيَةَ حَمَلَتْ بِشَارَةَ عَظِيمَةٍ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَإِنْ كَانَتْ خَفِيَّةً، وَتَجَلَّى فِي الْمَغَايِرَةِ بَيْنَ الْأَمْنِ وَالْخَوْفِ، حَيْثُ لَمْ تَسَوِّ الْآيَةُ بَيْنَ الْحَالَتَيْنِ، فَغَايِرَتْ فِي أَدَاةِ الشَّرْطِ بَيْنَهُمَا.

فَاسْتَعْمَلَ مَعَ الْخَوْفِ (إِنْ) الَّتِي تُفِيدُ الشَّكَّ وَالنُّدْرَةَ، وَاسْتَعْمَلَ مَعَ الْأَمْنِ (إِذَا) الَّتِي تُفِيدُ التَّحْقِيقَ وَالْكَثْرَةَ، وَذَلِكَ لِإِلْشَاعَارِ بِأَنَّ حَالَةَ الْأَمْنِ هِيَ الْحَالَةُ الْكَثِيرَةُ الثَّابِتَةُ، وَأَنَّ حَالَةَ الْخَوْفِ هِيَ الْحَالَةُ الْقَلِيلَةُ الطَّارِئَةُ (122).

الدَّلَالَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَادْكُرُوا اللَّهَ).

لَا زَبِيلَ أَنَّ الْآيَةَ تَتَحَدَّثُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي خَالَتِي الْخَوْفِ وَالْأَمْنِ، إِلَّا أَنَّهَا لَمَّا تَحَدَّثَتْ عَنْ حَالَةِ الْأَمْنِ كَانَ السَّمْعُ يَتَوَقَّعُ أَنْ تَقُولَ: (فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ..) عَلَى نَحْوِ مَا قِيلَ فِي سُورَةِ النَّسَاءِ: (فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْفُوتًا) [النساء: 103].

فَعَبَّرَتْ الْآيَةَ عَنِ الصَّلَاةِ بِالذِّكْرِ؛ لِإِلْشَارَةِ إِلَى أَنَّهُ مُعَظَّمُ أَرْكَانِهَا، بَلْ هُوَ لُبُّهَا الْأَعْظَمُ، وَمَقْصُودُهَا الْمُقَدَّمُ، قَالَ تَعَالَى: (وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي) [طه: 14] (123).

الدَّلَالَةُ الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَادْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ).

الْكَافُ: لِلتَّعْلِيلِ، وَفِي جَعْلِ التَّعْلِيمِ عِلَّةً لِلأَمْرِ بِالذِّكْرِ إِنْشَارَةً إِلَى أَهَمِّيَّةِ الْعِلْمِ وَمَنْزِلَتِهِ فِي الشَّرِيعَةِ.

وَقَدْ يُقَالُ: مَا الدَّاعِي لَزِيَادَةِ الْمَفْعُولِ (مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ)؛ إِذْ يُعْلَمُ بِدَاهَةِ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَتَعَلَّمُ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ!!.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ فِي التَّصْرِيحِ بِذِكْرِ الْمَفْعُولِ بِهِ إِيْمَاءً إِلَى إِبْرَازِ الْحَالَةِ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا؛ لِيُظْهَرَ الْفَارِقُ الْكَبِيرُ بَيْنَ الْحَالَتَيْنِ، وَهُوَ أَدَلُّ عَلَى الْإِمْتِنَانِ، وَبِضِدِّهَا تَتَمَيَّزُ الْأَشْيَاءُ!! (124).

المطلب الثالث: دلالات الألفاظ على المعاني الخفية في الآيات (253 - 254).

قَالَ تَعَالَى: (تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ) (253) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ) [البقرة: 253، 254].

أَفَادَتِ الْآيَةُ أَنَّ اللَّهَ فَضَّلَ بَعْضَ الرُّسُلِ عَلَى بَعْضٍ، مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَهُ اللَّهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ رَفَعَهُ دَرَجَاتٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَيْدَهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ، ثُمَّ أَخْبَرَتْ أَنَّ وَقُوعَ الْقِتَالِ بَعْدَهُمْ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَا يَقْتَتِلُوا مَا اقْتَتَلُوا، وَلَكِنَّ إِرَادَةَ اللَّهِ نَافِذَةٌ، فَيَفْعَلُ مَا يَرِيدُ.

(119) أخرجه الإمام أبو داود في سننه: كتاب الصلاة، باب وقت قيام النبي، (2/485)، (ح/1319).

(120) أخرجه الإمام أبو داود في سننه: كتاب الأدب، باب في صلاة العتمة، (7/338)، (ح/4985)، قال المحقق شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح.

(121) أخرجه الإمام النسائي في سننه: كتاب عشرة النساء، باب حب النساء، (7/61)، (ح/3940).

(122) يُنْظَرُ: الْأَلُوسِي، رُوحُ الْمَعَانِي، (1/551)، طَنْطَاوِي، التفسير الوسيط، (1/550).

(123) يُنْظَرُ: الْأَلُوسِي، رُوحُ الْمَعَانِي، (1/550).

(124) يُنْظَرُ: الْأَلُوسِي، رُوحُ الْمَعَانِي، (1/551).

وحصّت الآية الثّانية على الإنفاق من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه، ولا صحبة ولا شفاعَة، والكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ، وفي الآيتين ثلاث دلالات خفية، بيّناها على النحو الآتي:

الدّلالة الأولى: قوله تعالى: (تلك الرُّسلُ فضلنا بعضهم على بعض).

أخبر تعالى في هذه الآية أنّه فضل بعض الرُّسل على بعض، لكنّه تعالى أجمل وأبهّم هذا التّفضيل، ثمّ ذكر نماذج ممّن حصّ به بعضاً منهم:

فمنهم من كلمه الله تكليماً، وهو موسى عليه السلام، قال تعالى: (قال ياموسى إني اضطقتك على الناس برسالاتي وبكلامي فخذ ما آتيتك وكُن من الشّاكرين) [الأعراف: 144]، وذكر التّكليم في مقام الحديث عن التّفضيل فيه إشارة إلى أنّه السّبب فيه.

ومنهم من أيّده بروح القدس، ومع أنّ الله أيّد رُسُلَهُ وأنبياءَهُ جميعاً بروح القدس - وهو جبريل عليه السلام -، إلا أنّ المراد هنا عيسى ابن مريم عليه السلام؛ لما له من فضيلة ظاهرة في هذا التأييد، وهذا ظاهر في مواضع من القرآن، منها قوله تعالى: (وآتينا عيسى ابن مريم التّبينات وأيدناه بروح القدس) [البقرة: 87]، وامتّن عليه بهذا، فقال: (إذ قال الله يا عيسى ابن مريم اذكر نعمتي عليك وعلى والدتك إذ أيدتك بروح القدس تكلم الناس في المهد وكهلاً وإذ علمتك الكتاب والحكمة والنّورا والإنجيل وإذ تخلق من الطين كهيئة الطير بإذني فتنفخ فيها فتكون طيراً بإذني وتبصر الأكمه والأبرص بإذني وإذ تخرج الموتى بإذني ..) [المائدة: 110] الآية، وذكرت الآيات التّبينات التي أيّده الله بها، كإبراء الأكمه والأبرص وإحياء الموتى، وغيرها من الآيات التّبينات التي تُشعر بأنّها السّبب في تفضيله.

لكن عند التأمّل في الآية الكريمة يرى القارئ المتأمل أنّ قوله تعالى: (ورفع بعضهم درجات)، كان وسطاً بين هاتين الفضيلتين، والمراد بها - والله أعلم بكلامه - الإيماء إلى تفضيل خاتم الأنبياء والمرسلين محمد عليه السلام (125).

قال الباقحان: ولعلّ السرّ في إبهامه بالتّفضيل: أنّ الإبهام فيه إعظام، كما هو متّقرّر في البلاغة، على أنّ السّنة قد صرّحت بأنّه سيّد الناس أجمعين يوم القيامة، قال عليه السلام: "أنا سيّد الناس يوم القيامة .." الحديث (126).

وهو المقام المحمود الذي وعدّه الله، قال تعالى: (عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً) [الإسراء: 79]، وعسى من الله واجبة؛ لأنّ الكريم إذا أطمع وقى (127).

الدّلالة الثّانية: قوله تعالى: (أنفقوا ممّا رزقناكم).

أمر الله ﷻ الذين آمنوا بأن يُنفقوا ممّا رزقهم الله، والأمر بالإنفاق يشمّل الإنفاق الواجب والمندوب، وجيء بـ (من) التّبعيضية في قوله (ممّا)؛ للإشعار بأنّه ينبغي للعبد أن يُنفق بعض ما آتاه الله، وأن يُبقي لأهله شيئاً، ولهذا كره العلماء للرّجل أن يتصدّق بكلّ ماله (128).

ولا يُقاس على إنفاق أبي بكر عليه السلام جميع ماله؛ لأنّه لا أحد يملك إيماناً أبي بكر عليه السلام، ومن العلماء من قيّد عدم الكراهة بما إذا كان ينتظر مالا يُنفق منه على أهله.

وفي قوله: (رزقناكم) إشعار بأنّ هذا المال الذي بين أيديكم ما هو إلا رزق رزقكم الله إياه، ونعمة أنعم بها عليكم، فمن الواجب عليكم شكر هذه النعمة بالإنفاق على عيال الله (129).

الدّلالة الثّالثة: قوله تعالى: (والكَافِرُونَ هُمُ الظّالِمُونَ).

(125) يُنظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم، (246/1)، ابن عاشور، التحرير والتنوير، (6/3).

(126) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه: كتاب تفسير القرآن، باب (ذرية من حملنا مع نوح)، (84/6)، (ح/4712)، والإمام مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، (184/1)، (ح/194).

(127) يُنظر: الرازي، مفاتيح الغيب، (376/12).

(128) يُنظر: محمد رشيد رضا، تفسير المنار، (14/3)، طنطاوي، التفسير الوسيط، (581/1).

(129) يُنظر: طنطاوي، التفسير الوسيط، (581/1).

قال الباحثان: بينما تتحدث الآية عن حبّ المؤمنين على الإنفاق، حتى خُتِمَت بالحديث عن ظلم الكافرين، ويقطع النظر عن المُرَاد بالكفر هنا.

وسواءً كان كفراً أكبر، أم كفراً أصغر، فإبتار الوصف بالكافرين في مقام الحديث عن المنفقين، والتحذير من البخل المشين = فيه إيماء إلى أن البخل خصلة من خصال الكافرين، وفي هذا تنفير للمؤمنين من الشحّ بالمال عن الإنفاق في وجوه الخير ما لا يخفى (130).

المطلب الرابع: دلالات الألفاظ على المعاني الخفية في الآيات (273 - 274).

قال تعالى: (لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْقَاقًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ * الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) [البقرة: 273، 274].

أرشد الله المنفقين إلى طائفة من الفقراء لا يلتفت إليها، وهم الذين أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، لا يَسْتَطِيعُونَ السَّفَرَ وَالنَّجَارَةَ، يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ بِحَقِيقَةِ خَالِهِمْ أَغْنِيَاءَ مِنَ تَعَفُّفِهِمْ، ثُمَّ هَدَى إِلَى كَيْفِيَّةِ مَعْرِفَتِهِمْ، وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ سِيمَاهُمْ، وَتَعَفُّفُهُمْ عَنِ السُّؤَالِ، وَخَتَمَ الْآيَةَ بِأَنَّ مَا تُنْفِقُ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ،

ثُمَّ أَتَى عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْصُرُونَ نَفَقَتَهُمْ فِي زَمَانٍ أَوْ خَالٍ، فَهُمْ يُنْفِقُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، سِرًّا وَعَلَانِيَةً، فَتَبَّتْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ، وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ، وَفِي الْآيَتَيْنِ ثَلَاثُ دَلَالَاتٍ خَفِيَّةٍ، بَيَّنَّاها عَلَى النُّحُو الْآتِي:

الدَّلَالَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: (يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ).

ذَكَرَ تَعَالَى اخْتِلَافَ النَّاسِ فِي هَذَا الصَّنَفِ مِنَ النَّاسِ (الْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ)، حَيْثُ يَظُنُّهُمْ الْجَاهِلُ بِخَالِهِمْ أَغْنِيَاءَ مِنْ أَجْلِ تَعَفُّفِهِمْ عَنِ الْمَسْأَلَةِ، إِلَّا أَنَّ أَنَا مَا يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَاهُمْ.

وَذَلِكَ لِلإِشْعَارِ بِأَنَّ اخْتِلَافَ نَظَرَةِ النَّاسِ رَاجِعٌ لاختلافِ فِرَاسَتِهِمْ، وَنَقَازِ بَصِيرَتِهِمْ، فَأَصْحَابُ الظُّوْهِرِ يَخَالُونَهُمْ أَغْنِيَاءَ، وَأَصْحَابُ النَّصَائِرِ يَسْتَفِقُونَ أَنَّهُمْ فُقَرَاءٌ؛ وَذَلِكَ لِنَقَازِ بَصِيرَتِهِمْ، وَنُورِ فِرَاسَتِهِمْ، وَفِي الْأَثَرِ: "اتَّقُوا فِرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ؛ فَإِنَّهُ يَنْظُرُ بِنُورِ اللَّهِ" (131) (132).

قال الباحثان: بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَبْدُو الْفَقْرَ عَلَى ظَاهِرِهِمْ وَسَمَتِهِمْ، نَحْوِ سَوْءِ خَالٍ أَوْ رِزَاةٍ لِبَاسٍ أَوْ مَا شَابَهُ، وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ لِلْفَقِيرِ أَنْ يَكُونَ رِذِيءَ اللَّبَاسِ حَتَّى يُعْطَى مِنَ الصَّدَقَةِ.

الدَّلَالَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْقَاقًا).

نَبَّهَتِ الْآيَةُ الْمُنفِقِينَ إِلَى صَنْفٍ مِنَ النَّاسِ يُغْفَلُ عَنْهُ كَثِيرًا، فَاتَّكَتْ عَلَى هَذَا الصَّنَفِ بِصِفَاتٍ، مِنْهَا: أَنَّهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْقَاقًا، وَالْإِلْحَافُ: هُوَ الْإِلْحَافُ فِي السُّؤَالِ.

قَالَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ: يَسْأَلُونَ، لَكِنَّهُمْ لَا يُلْحِقُونَ فِي الْمَسْأَلَةِ.

بَيْنَمَا قَالَ الْمُحَقِّقُونَ: بَلِ الْأَوَّلَى أَنْ يُحْمَلَ الثَّنَاءُ عَلَى أَكْمَلِ مَعَانِيهِ، فَهُمْ لَا يَسْأَلُونَ أَصْلًا، فَضْلًا عَنْ أَنْ يُلْحِقُوا فِي الْمَسْأَلَةِ؛ إِذْ لَوْ سَأَلُوا لَمَا حَسِبَهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ، وَلَمَا سَمَّاهُمْ مُتَعَفِّفِينَ!!.

(130) كان الصحابة من أشد الناس نفورًا من الكفر؛ لأنهم تجرّعوا مرارته؛ ولهذا كان النبي ﷺ إذا أراد المبالغة في تنفيرهم من شيء وصفه بالكفر، نحو قوله ﷺ في حق الصلاة: (فمن تركها فقد كفر)، وقوله ﷺ: (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر)، فلم يكن الصحابة يجادلون في المراد بالكفر. والمقصود: أن باب العمل يختلف عن باب العلم، فالعلم يبحث عن المراد بالكفر هنا، أما العامل فلا يرضى لنفسه أن يُبْعَثَ بالكفر، ولو كان كفراً أصغر. الباحثان.

(131) يُنْظَرُ: روي الأثر حديثاً مرفوعاً، ولا يصح رفعه، إلا أن معناه صحيح، ولذلك لم يفتأ العلماء يستدلون بمعناه، ويوردونه في كتبهم.

(132) يُنْظَرُ: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (705/1)، طنطاوي، التفسير الوسيط، (628/1).

"فإن قال قائل: أفكان هؤلاء القوم يسألون الناس غير إلحاف؟!، قيل: غير جائز أن يكون كانوا يسألون الناس شيئاً على وجه الصدقة إلحافاً أو غير إلحاف، وذلك أن الله ﷻ وصفهم بأنهم كانوا أهل تعفف، وأنهم إنما كانوا يعرفون بسميائهم، فلو كانت المسألة من شأنهم، لم تكن صفتهم التعفف، ولم يكن بالنبي ﷺ إلى علم معرفتهم بالأدلة والعلامة حاجة، وكانت المسألة الظاهرة تنبئ عن حالهم وأمرهم" (133).

واختيَار هذه الطريقة في النفي؛ للتصريح بالثناء على المتعفين، والتعريض بالملحين، أي: ينبغي عليهم أن يأتسوا بهؤلاء، وألا يسألوا، وإن سألوا فلا يلحفوا (134).

فليس "المقصود من قوله: (لا يسألون الناس إلحافاً) وصفهم بأنهم لا يسألون الناس إلحافاً؛ وذلك لأنه تعالى وصفهم قبل ذلك بأنهم يتعففون عن السؤال، وإذا علم أنهم لا يسألون البتة فقد علم أيضاً أنهم لا يسألون إلحافاً، بل المراد التنبيه على سوء طريقة من يسأل الناس إلحافاً!!.

ومثاله: إذا حصر عندك رجلان، أحدهما: عاقل وفور قليل الكلام، لا يخوض في الترهات، ولا يشرع في السفاهات، ولم يكن غرضك من وعرض بدم الآخر قلت: فلان رجل عاقل وفور قليل الكلام، لا يخوض في الترهات والسفاهات وصفه بذلك، لأن ما تقدم من الأوصاف الحسنة يغني عن ذلك، بل غرضك التنبيه على مذمة الثاني، وكذا هاهنا قوله: (لا يسألون الناس إلحافاً) بعد قوله (يحسبهم الجاهل أغنياء ..) الآية = الغرض منه التنبيه على من يسأل الناس إلحافاً، وتبيان مبنية أحد الجنسين عن الآخر في استيجاب المدح والتعظيم" (135).

وفي التعبير عنهم في أول الآية بأنهم (أحصرُوا) بالبناء للمفعول = إشعار بأن فقرهم لم يكن بسبب تكاسلهم أو تقاعسهم في مباشرة الأسباب، وإنما كان لأسباب خارجة عن إرادتهم (136).

قال الباحثان: ويؤيده قوله بعدها: (لا يستطيعون ضرباً في الأرض)، وهو أعلم بهم.

الدلالة الثالثة: قوله تعالى: (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانية).

أنتت الآية على الذين ينفقون أموالهم في كل وقت وحال، فهم ينفقون ليلاً ونهاراً، وسراً وجهاراً، فلم أجزم عند ربهم، ولا خوف عليهم فيما يستقبلون، ولا هم يحزنون على ما يستدبرون.

والحكمة في الجمع بين السرّ والعلانية للإيماء إلى أن لكل منهما موضعاً تقتضيه المصلحة، قد يفضل فيه سواه، فلا يحلّ غيره محله، فالأوقات والأحوال لا تقصد لذواتها، بل لما تقتضيه المصلحة فيها، فالعبرة بالفعل ونيتيه وأثره، لا بوقته وبزمنه (137).

ومع أن الآية أطلقت أجز الإنفاق في الأحوال المذكورة كلها، إلا أنها أشارت وألمحت إلى أن صدقة السرّ أفضل من صدقة العلانية، فهت هذه الإشارة من تقديم نفقة الليل على نفقة النهار، وتقديم نفقة السرّ على نفقة العلانية، كما أنها أدعى للإخلاص كما في حديث السبعة الذين يظلمهم الله في ظله (138) (139).

كما أن في الإخفاء والستر احتياطاً للنفس، وصوناً لها عن كل ما يؤدي إلى الرياء؛ فإن الإظهار قد يؤدي إلى الحمد والثناء، وقد يستمرئ المنفق ذلك، ويستطيبه ويأنس له، ثم يطلبه ويقصده، وعند ذلك يدخل الرياء (140).

(133) الطبري، جامع البيان، (598/5).

(134) يُنظر: محمد أبو زهرة، زهرة التفاسير، (1035/2)، طنطاوي، التفسير الوسيط، (628/1).

(135) الرازي، مفاتيح الغيب، (69/7).

(136) يُنظر: طنطاوي، التفسير الوسيط، (626/1).

(137) يُنظر: محمد رشيد رضا، تفسير المنار، (77/3)، وتفسير المراغي، (53/3)، محمد أبو زهرة، زهرة التفاسير، (1038/2).

(138) وهو حديث السبعة الذين يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله، وذكر منهم: "رجل تصدق، أخفى حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه" أخرجه الإمام

البخاري في صحيحه: كتاب الأذان، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة، (133/1)، (ح/660).

(139) يُنظر: الخازن، لباب التأويل في معاني التنزيل، (208/1)، الألوسي، روح المعاني، (46/2).

الخاتمة:

توصّل الباحثان إلى عددٍ من النتائج والتوصيات، وهذا بيّانها:

أهم النتائج:

خلّص الباحثان إلى النتائج الآتية:

1. أهميّة علم الدلالة في العلوم الشرعيّة عامّة، والتفسير وعلوم القرآن خاصّة.
2. دلالات الألفاظ على المعاني تنقسم عند البلاغيين إلى صريحة (جليّة)، وغير صريحة (خفيّة)، وأبرزها: الكناية والتعريض والإيماء والتلويح وغيرها.
3. اعتنى الأصوليون (المُتكلّمون والفُقهاء) بعلم دلالات الألفاظ على المعاني عنايةً بالغة، ذكر البحث أقسامها مشفوعةً بالدليل والنمّيل.
4. لا بدّ لإعمال دلالات الألفاظ على المعاني الخفيّة من ضوابط وقواعد، أهمّها: وجود القرينة، وعدم مخالفة المعنى الظاهر.
5. علم دلالات الألفاظ على المعاني الخفيّة يتميّز عن التفسير الإشاري من جهات عدّة، أبرزها: الأصالة، وإعمال السياق، وسعة المدلّولات.

أهم التوصيات:

1. يُوصي الباحثان الجامعات والمؤسسات العلميّة والأكاديميّة بتوجيه الباحثين للكتابة في علم الدلالة.
2. يُوصي الباحثان طلبة العلوم الشرعيّة عامّة، والتفسير وعلوم القرآن خاصّة بالعناية بعلم دلالات الألفاظ على المعاني، لا سيّما الخفيّة منها.
3. يُوصي الباحثان الدارسين في التفسير وعلوم القرآن باقتحام ساح العلوم الشرعيّة الأخرى وسبكها؛ للإفادة منها في بسط معاني القرآن الكريم بالضوابط الشرعيّة المُعتبرة عند أهل العلم.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

القرآن الكريم: تنزيل من رب العالمين.

- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، 1416هـ، 1995 م، مجموع الفتاوى: تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، (د. م)، المدينة النبوية: مجمع الملك فهد.
- أبو جعفر الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، 1420 هـ، 2000 م، جامع البيان في تأويل القرآن: تحقيق: أحمد شاكر، ط 1، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- أبو زهرة، محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد، (د. ت)، زهرة التفاسير، (د. ط)، (د. م): دار الفكر العربي.
- الإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، أبو محمد، جمال الدين، 1420هـ، 1999م، نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، ط 1، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

- الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني، 1415 هـ. **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**: تحقيق: علي عبد الباري عطية، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- البضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر، 1418 هـ. **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**: تحقيق: محمد المرعشلي، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي،
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، 1413 هـ، 1992م، **دلائل الإعجاز في علم المعاني**: تحقيق: محمود محمد شاکر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، جدة، ط3،
- حبكة، عبد الرحمن بن حسن حبكة الميداني الدمشقي، 1416 هـ، 1996م، **البلاغة العربية**: دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط1،
- حقي، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي، المولى أبو الفداء، روح البيان، (د. ط)، بيروت: دار الفكر، الخازن، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشحي أبو الحسن، 1415 هـ. **لباب التأويل في معاني التنزيل**: تحقيق: محمد علي شاهين، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- خالد عبد الرحمن العك، 1406 هـ، 1986م، **أصول التفسير وقواعده** ط2، بيروت: دار النفائس.
- الدريني، د. فتحي، 1434 هـ، 2013 م، **المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي**، ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، **المفردات في غريب القرآن**: تحقيق: صفوان عدنان الداودي، (د. ط)، دمشق، بيروت: دار القلم، الدار الشامية.
- رضا، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني، 1990 م. **تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)**، (د. ط)، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الزرعي، محمد بن أبي بكر أيوب، أبو عبد الله، 1418 هـ، 1998م، **الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة**: تحقيق: د. علي بن محمد الدخيل الله، ط3، الرياض: دار العاصمة.
- الزرقاني، محمد عبد العظيم، (د. ت)، **مناهل العرفان في علوم القرآن**: ط3، (د. م): مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، 1376 هـ، 1957م، **البرهان في علوم القرآن**: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1،
- السبكي، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيى السبكي، وولده تاج الدين، ط1416 هـ، 1995 م، **الإبهاج في شرح المنهاج**، (د. ط)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، 1407 هـ، 1987م، **مفتاح العلوم**: تعليق: نعيم زرزور، ط2، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
- صالح، د. محمد أديب، 1413 هـ، 1993 م، **تفسير النصوص في الفقه الإسلامي - دراسة مقارنة لمناهج العلماء في استنباط الأحكام من نصوص الكتاب والسنة**، ط4، بيروت: المكتب الإسلامي.
- طنطاوي، محمد سيد، (د. ت)، **التفسير الوسيط للقرآن الكريم**، ط1، القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الطيار، مساعد بن سليمان بن ناصر، 1428 هـ، **شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية**، ط2، (د. م): دار ابن الجوزي.
- فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، 1420 هـ، **مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)**، ط3، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق، 1418 هـ. محاسن التأويل: تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية.

قائمة المراجع المرومنة:

- The Noble Qur'an: A download from the Lord of the Worlds.
- Ibn Taymiyyah, Taqi al-Din Abu al-Abbas Ahmed bin Abdul Halim bin Taymiyyah al-Harrani, 1416 AH, 1995 AD, *Total Fatwas*, (In Arabic), Investigation: Abd al-Rahman bin Muhammad bin Qasim, (d. AD), The Prophet's City: King Fahd Complex.
- Abu Jaafar al-Tabari, Muhammad bin Jarir bin Yazid bin Katheer bin Ghaleb Al-Amali, 1420 AH, 2000 AD, *Jami' al-Bayan fi Interpretation of the Qur'an*, (In Arabic), Investigated by: Ahmed Shaker, Volume 1, Beirut: Al-Risala Foundation.
- Abu Zahra, Muhammad bin Ahmed bin Mustafa bin Ahmed, (d. T.), *Zahrat al-Tafsir*, (In Arabic), (d. i), (d. m): Arab Thought House.
- Al-Asnawi, Abd Al-Rahim bin Al-Hassan bin Ali Al-Asnawi Al-Shafi'i, Abu Muhammad, Jamal Al-Din, 1420 AH, 1999 AD, *The End of the Soul, Explanation of the Minhaj Al-Awsal*, (In Arabic), 1st Edition, Beirut, Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.
- Al-Alusi, Shihab Al-Din Mahmoud bin Abdullah Al-Husseini, 1415 AH. *The Spirit of Meanings in the Interpretation of the Great Qur'an and the Seven Mathanis*, (In Arabic), Investigation: Ali Abdel Bari Attia, 1st Edition, Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya.
- Al-Baydawi, Nasir al-Din Abu Saeed Abdullah bin Omar, 1418 AH. *The Lights of the Download and the Secrets of Interpretation*, (In Arabic), Investigation: Muhammad Al-Mara'ashly, 1st Edition, Beirut: House of Revival of Arab Heritage.
- Al-Jarjani, Abu Bakr Abdul-Qaher bin Abdul-Rahman, 1413 AH, 1992 AD, *Evidence of Miracles in the Science of Meanings*, (In Arabic), Investigation: Mahmoud Muhammad Shaker, Al-Madani Press, Cairo, Dar Al-Madani, Jeddah, 3rd Edition.
- Habanka, Abd al-Rahman bin Hassan Habanka al-Maidani al-Dimashqi, 1416 AH, 1996 AD, *Arabic rhetoric*, (In Arabic), Dar al-Qalam, Damascus, al-Dar al-Shamiya, Beirut, 1st edition.
- Haqqi, Ismail Haqqi bin Mustafa al-Istanbuli al-Hanafi al-Khuluti, Mawla Abu al-Fida, *Ruh al-Bayan*, (In Arabic), (d. I), Beirut: Dar al-Fikr.
- Al-Khazen, Alaa Al-Din Ali bin Muhammad bin Ibrahim bin Omar Al-Shehi Abu Al-Hassan, 1415 AH. *The door of interpretation in the meanings of the download* (In Arabic), investigation: Muhammad Ali Shaheen, 1st edition, Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya.
- Khaled Abdel Rahman Al-Ak, 1406 AH, 1986 AD, *The Origins and Rules of Interpretation*, (In Arabic), 2nd Edition, Beirut: Dar Al-Nafais.
- Al-Derini, Dr. Fathi, 1434 A.H., 2013 A.D., *Fundamentalist Approaches to Ijtihad by Opinion in Islamic Legislation*, (In Arabic), 3rd Edition, Beirut: Al-Resala Foundation.
- Al-Ragheb Al-Isfahani, Abu Al-Qasim Al-Hussein Bin Muhammad, *Vocabulary in the Strange Qur'an* (In Arabic), Investigation: Safwan Adnan Al-Daoudi, (d. I), Damascus, Beirut: Dar Al-Qalam, Al-Dar Al-Shamiya.
- Rida, Muhammad Rashid bin Ali Rida bin Muhammad Shams Al-Din bin Muhammad Baha Al-Din bin Manla Ali Khalifa Al-Qalamuni Al-Husseini, 1990 AD. *Interpretation of the Wise Qur'an (Interpretation of Al-Manar)*, (In Arabic), (d. i), Egypt: The Egyptian General Book Authority.
- Al-Zar'i, Muhammad bin Abi Bakr Ayoub, Abu Abdullah, 1418 AH, 1998 AD, *the thunderbolts sent on the Jahmiyya and the disabled* (In Arabic), Investigation: Dr. Ali bin Muhammad Al-Dakhil Allah, 3rd floor, Riyadh: Dar Al-Assimah.

- Al-Zarqani, Muhammad Abd al-Azim, (d. T.), *Manasil al-Irfan fi Ulum al-Qur'an* (In Arabic), 3rd Edition, (d. M.): Issa al-Babi al-Halabi and Co. Press.
- Al-Zarkashi, Abu Abdullah Badr Al-Din Muhammad bin Abdullah bin Bahader, 1376 AH, 1957 AD, *The Proof in the Sciences of the Qur'an* (In Arabic), Investigation: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, House of Revival of Arabic Books, 1st Edition.
- Al-Subki, Taqi Al-Din Abu Al-Hassan Ali bin Abdul Kafi bin Ali bin Tammam bin Hamed bin Yahya Al-Subki, and his son Taj Al-Din, 1416 AH, 1995 AD, *Al-Ibhaj fi Sharh Al-Minhaj*, (In Arabic), (d. I), Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.
- Al-Sakaki, Yusuf bin Abi Bakr bin Muhammad bin Ali Al-Sakaki Al-Khwarizmi Al-Hanafi Abu Yaqoub, 1407 AH, 1987 AD, *Miftah al-Ulum* (In Arabic), Commentary: Naim Zarzour, 2nd Edition, Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-Ilmiyya.
- Saleh, Dr. Muhammad Adib, 1413 AH, 1993 AD, *Interpretation of Texts in Islamic Jurisprudence - A Comparative Study of Scholars' Approaches in Deducing Rulings from the Texts of the Book and the Sunnah*, (In Arabic), 4th Edition, Beirut: The Islamic Bureau.
- Tantawi, Muhammad Sayed, (d. T.), *Intermediate Interpretation of the Holy Qur'an*, (In Arabic), 1st Edition, Cairo: Egypt's Renaissance House for Printing, Publishing and Distribution.
- Al-Tayyar, Musaed bin Suleiman bin Nasser, 1428 AH, *Explanation of Introduction to the Origins of Interpretation by Ibn Taymiyyah*, (In Arabic), 2nd Edition, (d. M): Ibn al-Jawzi House.
- Fakhr Al-Din Al-Razi, Abu Abdullah Muhammad bin Omar bin Al-Hassan bin Al-Hussein Al-Taimi Al-Razi, 1420 AH, *Keys to the Unseen (The Great Interpretation)*, (In Arabic), 3rd Edition, Beirut: House of Revival of Arab Heritage.
- Al-Qasimi, Muhammad Jamal Al-Din bin Muhammad Saeed bin Qasim Al-Hallaq, 1418 AH. *The merits of interpretation*, (In Arabic), Investigation: Muhammad Basil Oyoun Al-Soud, 1st Edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.